

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة

النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
إعداد الطالبان:

❖ دحماني خالد بن الوليد

❖ بلخير رفيق

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
سعودي عبد الصمد	رئيسا
بن محاد سمير	مناقشا
عبد الرزاق نذير	مشرفا

السنة الجامعية: 2024/2023



الاهداء

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وهنا على وهن وتعبا على تعب
أمي الغالية الحنون بارك الله لك في صحتك وعمرك ورزقك الجنة
إلى أبي الغالي إلى من زرع في نفسي مكارم الأخلاق وحب العلم والتعلم والدراسة
حفظك الله ورعاك وجعلك الله الى جنب الرسول صلى الله عليه وسلم
الى عائلتي.. كل عائلة دحماني
إلى إخوتي
وإلى كل من ساندنا في مشوار دراستنا الجامعية
والى جميع الاحباب والأصدقاء.

دحماني خالد بن الوليد

شكر وتقدير

أهدي عملي هذا ثمرة جهدي الى: سيد الرحمة
المهداة للعالمين، سيدنا محمد عليه أفضل
الصلاة والتسليم. امي الغالية ووالدي العزيز
اطال الله في عمرهما الى اختي الغالية
واخي الغالي و جميع افراد عائلتي كبيرا
وصغيرا كل باسمه دون استثناء الى جميع
الاحباب والاصدقاء الذين يتمنون الخير
لي الى من ساعدني وكان سببا في وصولي
الى انجاز هذه المذكرة بدون ذكر اسماء
جزاهم الله خيرا عني الى زميلي بالبحث دحماني خالد بن الوليد

بلخير رفيق

فهرس

المحتويات

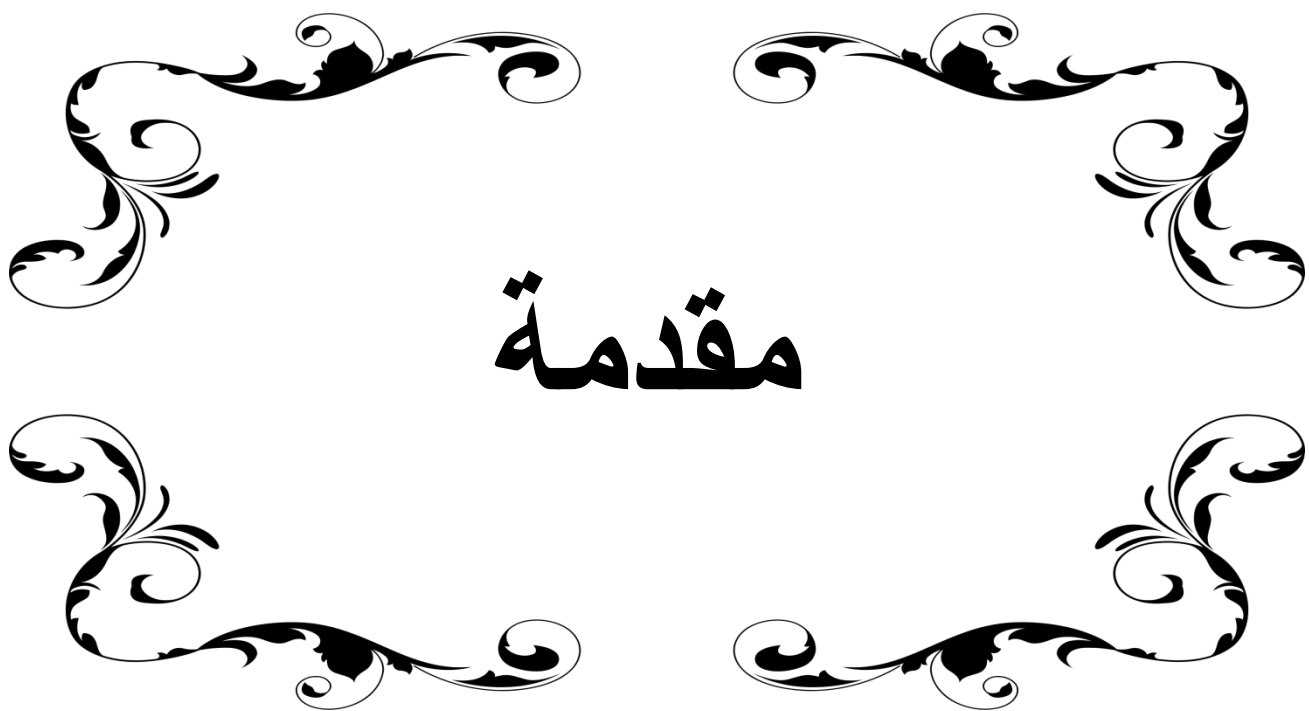
فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الأشكال
أ- ه	مقدمة
01	الفصل الأول الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
03	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية
05	المطلب الثاني: اهداف التنمية الاقتصادية
08	المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية
09	المبحث الثاني: عموميات حول الضرائب
10	المطلب الأول: تعريف الضريبة
12	المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة
14	المطلب الثالث: التنظيم الفني للضريبة
18	المبحث الثالث: النظام الضريبي
18	المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي
22	المطلب الثاني: اركان النظام الضريبي
23	المطلب الثالث: محددات النظام الضريبي
26	خلاصة الفصل
27	الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري واثاره على التنمية الاقتصادية
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية النظام الضريبي الجزائري
29	المطلب الأول: مفهوم واهداف الإصلاح الضريبي
31	المطلب الثاني: النظام الضريبي قبل الاصلاحات
32	المطلب الثالث: أسباب ومجالات الاصلاح الضريبي
37	المبحث الثاني: النظام الضريبي الجزائري واثاره على التنمية الاقتصادية
37	المطلب الأول: هيكل النظام الضريبي الجزائري
41	المطلب الثاني: دراسة حالة النظام الضريبي خلال فترة 2017-2021
46	المطلب الثالث: أثر النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية

50	خلاصة الفصل
51	الخاتمة
55	قائمة المراجع
61	الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
41	الجدول رقم (1) تطور الايرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2017-2021
42	الجدول(2) مساهمة الإيرادات الجبائية في اجمالي النفقات العمومية لميزانية الدولة للفترة 2017-2021
43	البنية الضريبية في الجزائر حسب طبيعة الايراد خلال الفترة 2017-2021
44	حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة للاستثمار في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI للفترة 2017-2021



يُعتبر النظام الضريبي أداة حيوية ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، سواء في الدول المتطورة أو النامية. يُساهم هذا النظام في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تواجهها الدول، بغض النظر عن النظام الاقتصادي أو السياسي السائد.

يجب أن يعكس التشريع الضريبي فلسفة الحكم والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة. لذا، تتباين أهداف النظام الضريبي بين الدول المتطورة والنامية؛ حيث يسعى في الدول المتطورة إلى دعم النمو المستمر، الحفاظ على مستويات الدخل المرتفعة، والقضاء على البطالة لضمان الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الأعباء الضريبية. في حين يهدف في الدول النامية، إلى جانب الأهداف المذكورة، إلى تعزيز التنمية الشاملة وزيادة مستوى التصنيع بسبب تخلف البنى التحتية الاقتصادية.

يُعد النظام الضريبي موضوعًا رئيسيًا للدراسة في العصر الحالي، ويشمل ذلك جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ويتمحور حول كيفية التعامل مع الأزمة المالية التي تؤثر على جميع الدول. تحت ضغط القيود المالية، شهد النظام الضريبي الوطني تطورًا على مر السنين، مما أدى إلى إدخال أنواع جديدة من الضرائب. هذا التطور، الذي بُني على أساس التضامن وتحفيز الاقتصاد، أفضى إلى ظهور نظام ضريبي جديد يهدف إلى دمج الاقتصاد الوطني في السوق الدولية. وقد أسفر ذلك في النهاية عن إصلاح شامل للنظام الضريبي الجزائري، بهدف تحديثه وتبسيطه، حيث أصبحت الضرائب من أهم مصادر تمويل الأنشطة العامة للدولة. وقد تنوعت أنواع الضرائب وتغيرت صورها من مجتمع إلى آخر، وحتى ضمن المجتمع الواحد، تتكامل هذه الأنواع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي تحقيق أهداف المجتمع وتلبية تطلعات الدولة.

في نهاية الثمانينات، واجهت الجزائر أزمة اقتصادية دفعتها إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك إصلاحات النظام الضريبي في عام 1992، والتي شملت تغييرًا جذريًا في هيكل الضرائب بإلغاء النظام القديم وإدخال نظام ضريبي جديد، مع إصلاح وإعادة هيكلة الإدارة الضريبية.

وبناءً على ما تم ذكره، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

1-اشكالية البحث :

كيف يؤثر النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية ومن خلال الاشكالية الرئيسية يمكن ان نطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية :

- ما مفهوم النظام الضريبي ؟ وما هي اهدافه ؟
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟
- ماهي مكونات النظام الضريبي ؟

2- فرضية البحث

ان محاولة الاجابة على التساؤلات السابقة تدفعنا لطرح الفرضيات التالية:

- يعتبر النظام الضريبي مصدرا لتمويل نشاطات الدولة المختلفة.
- تعتمد الدولة على النظام الضريبي في تحسين ودعم تنميتها الاقتصادية.

3-اهمية البحث :

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال الموضوع، فالنظام الضريبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية يكتسي قدرا كبيرا من الأهمية، فكلما كان النظام الضريبي فعال كلما تحسنت التنمية الاقتصادية في البلاد، وذلك لأهمية الدور الذي يؤديه في وقتنا الحالي في تدعيم إيرادات أي دولة وتمويل خزينتها وادخالها في النشاط الاقتصادي يقدر كونه فعال بقدر ما تكون الإنعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني ككل.

4-اهداف البحث:

- تسعى هذه الدراسة للإجابة على الاشكالية التي طُرحت مسبقًا وللكشف عن التحولات التي طرأت على النظام الضريبي في الجزائر وأبرز تأثيراتها.

- كما تهدف إلى شرح مفهوم النظام الضريبي، معايير، وتأثير متغيراته على النمو الاقتصادي بالجزائر.

- تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل التي تفسر النمو الاقتصادي في البلاد وطرح مقترحات تساهم في تعزيز أسس النظام الضريبي الجزائري، مع العلم أن المجتمعات باتت تعي أن الانخفاض في الأداء الاقتصادي والتنموي يعود جزئيًا إلى ضعف النظام الضريبي.

5- اسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث لهذا الموضوع.

- اهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا خاصة لانه يتناول موضوعين مهمين التنمية الاقتصادية والنظام الضريبي.

6- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:

تتناول هذه الدراسة كحيز مكاني الجزائر، بحيث ترتبط بالجزائر وواقعها الاقتصادي.

- الحدود الزمانية:

يتجلى في فترة الدراسة التي اعتمدت احصاءات لحصيلة النظام الضريبي خلال لفترة (2017-2021)

7- المنهج المستخدم:

في هذه الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي في أقسام البحث المختلفة لوصف المفاهيم المرتبطة بالنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية. والتعرف على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات الصلة.

8- الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الأبحاث التي تناولت مسألة الضرائب في الجزائر من زوايا متعددة، ومن أبرز هذه الأبحاث ما يلي:

- عبد الهادي مختار بن الحاج جلول ياسين مقال حول الإصلاحات الجبائية ومراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية حالة النظام الجبائي الجزائري)، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق برامج الإصلاح الجبائي المنتهج في الجزائر، وخصت الدراسة الى تبني برامج الإصلاحات الجبائية في الجزائر إلى الزامية لتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة للتنمية الاقتصادية.

- مراد ناصر: فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب دراسة حالة الجزائر) ، الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر منة 2002 وقد تمحورت إشكالية البحث حول مدى تحقيق الإصلاح الضريبي للأهداف المسطرة له، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية، مع تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي كمؤشر لعدم فعالية هذا النظام وقد لخص البحث إلى النتائج التالية:

اعتبار الإصلاح الضريبي الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينات خطوة هامة نحو ترشيد النظام الضريبي، ذلك أن الضرائب التي نتجت عن هذا الإصلاح أكثر تكيفا مع واقع المؤسسة مقارنة بالنظام السابق، مع التأكيد على وجود العديد من النقائص التي تحد من فعالية هذا النظام اعتبار التهرب الضريبي نتيجة من نتائج عدم فعالية النظام الضريبي، والقضاء على هذه الظاهرة يمر عبر تفعيل النظام الضريبي.

-بوزيدة حميد النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)

الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2006 وقد تمحورت إشكالية البحث حول أهم التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري

-درواسي مسعود: السياسة المالية ودرها في تحقيق التوازن الاقتصادي محالة الجزائر 1990 - 2004 والموضوع عبارة

عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004-2005 وحاول الباحث من خلاله الإجابة

عن التساؤل التالي: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تخصيص الموارد بين الإستهلاك

والتراكم وتحقيق الاستقرار الإقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟ وبدراسته

لما تقدم خرج بمجموعة من النتائج أهمها هي أن الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لها دور فعال في

تعديل الهيكل الإقتصادي والاجتماعي والدور الذي تلعبه في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار

ومن ثم التوازن الاقتصادي

9- صعوبات البحث:

تكمن اهم الصعوبات التي واجهتنا خلال البحث فيما يلي:

-صعوبة الحصول على المعلومات والاحصائيات الحديثة.

10- هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين تسبقهم مقدمة وتتعقبهم خاتمة وذلك على النحو التالي:

_تم التطرق في الفصل الاول إلى الجانب النظري من مفاهيم عامة حول النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

بينهما، بحيث تناولنا في هذا الفصل كل ما يخص الجانب النظري لمتغيري الدراسة.

أما الفصل الثاني أخذ جانب الدراسة القياسية، حيث تم التطرق فيه الى الاصلاحات الجبائية في الجزائر ودور النظام

الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال استعراض كل من النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية في

الجزائر الى غاية سنة 2021.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

والنظام الضريبي

تمهيد:

يعد النظام الضريبي ركيزة أساسية لتأمين الإيرادات اللازمة لخزينة الدولة، خاصةً في ظل الحاجة الماسة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية التي تتطلب استثمارات كبيرة. تواجه الدول النامية تحدياً كبيراً في تكوين الجهاز الانتاجي لتوظيف الموارد المتوفرة، وهو ما يُشكل الأساس لأي عملية تنموية ناجحة.

لذا، تُولي الدول النامية اهتماماً بالغاً بالتنمية الاقتصادية كقضية محورية، وتتجلى جوهر هذه التنمية في تحديث وتنويع الهياكل والتطلعات الاقتصادية، وتطوير المحتوى العلمي والتكنولوجي بما يتوافق مع متطلبات العصر الحديث، وتنفيذ استراتيجيات دقيقة، وتوسعة نطاق الاستثمارات. وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، تلجأ الدول إلى استخدام النظام الضريبي كأداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

المبحث الاول ماهية التنمية الاقتصادية :

تعتبر التنمية الاقتصادية من أكبر التحديات التي تواجه مختلف دول العالم في العديد من المجالات والتي تشمل كافة اجزاء النظام الاقتصادي وبدورها تحقق التنمية الاقتصادية التطور في كافة الجوانب الاقتصادية في الدولة .

المطلب الاول مفهوم التنمية الاقتصادية :

اولا مفهوم التنمية:

التنمية في اللغة تعني النماء والزيادة والكثرة.

وانقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية الى تيارين هما :

أحدهما : يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب، ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يُميز غالباً بين النمو والتنمية. أما التيار الآخر فيمثل اقتصاديو العالم الثالث. ويؤكد هذا التيار للتنمية على أنها : العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة.¹

ثانيا تعريف التنمية الاقتصادية :

تعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضى إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.²

¹ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، دار الرابية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2015، ص3.

² محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص النظريات الاستراتيجية المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2008، ص 81.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

وقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية الاقتصادية. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. كما عرف Edgar Owen التنمية في كتابه عام 1987، بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل انها ترتبط بالأفكار السياسية واشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.³

ليس هناك تعريف منفرد للتنمية الاقتصادية يمكن اعتباره مرضيا تماما فهناك اتجاه لاستعمال المصطلحات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادية والتغير الطويل الامد كل منها مكان الاخر وعلى الرغم من انه يمكن التمييز بينها الا انها تعتبر مترادفات في جوهرها ولكن يمكننا أن نتساءل ماذا يخفى الاصطلاح التنمية الاقتصادية وراءه أو يمكننا ان نجيب باختصار بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن.

يعتبر معدل التنمية اذا كان أكبر من معدل زيادة السكان فان الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة ويقصد بعملية التنمية ذلك التفاعل القوى الذي يعتمل في فترة طويلة في الكيان الاقتصادي الدولة ويشتمل على تحولات في الاشياء والكميات وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف مابينة من الزمان والمكان لكن هناك بعض المظاهر الاساسية المشتركة فيما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الانتاج القومي للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تغير معين طويل الامد وعندما تركز انتباهنا في زيادة الانتاج القومي فاننا ننظر نظرة شاملة إلى النتيجة النهائية لعملية التنمية الاقتصادية وأذا فحصنا العملية بتفصيل ادق فاننا نلاحظ أن هناك تغييرات كل منهاله طابع خاص تصاحب الزيادة في الانتاج ويمكن تقسيم التغييرات الهامة الى مجالين أولهما يتناول عرض عوامل الانتاج والثاني يتناول كيان الطلب على المنتجات. وتشمل التغييرات في عرض عوامل الانتاج اكتشاف موارد اضافية بجميع رأس المال زيادة عدد السكان وادخال طرق تنمية جديدة ومحسنة للانتاج و تقديم المهارات و التعديلات الاخرى في التنظيم والمؤسسات وترتبط التغييرات المعينة في كيان الطلب على المنتجات بالتحسينات في عدد السكان من حيث الحجم والسن في مستوى توزيع الدخل ومن الممكن أن نفسر التنمية الاقتصادية في ضوء التحسينات التوعوية في عرض عوامل الانتاج ومطالب الانتاج فمادة هذا الكتاب تجمع بين الآراء العامة والآراء النوعية للتنمية الاقتصادية فهي لا

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 122.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

تبحث في النتيجة النهائية العملية التنمية الأولى زيادة الدخل القومي الحقيقي فحسب بل تتناول أيضا التغييرات المفصلة الكامنة التي تحدد هذه العملية.⁴

ثالثا التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

يستخدم أكثر من اصطلاح واحد للتعبير عما يمر به المجتمع من تطور ، فتوجد عبارة " النمو الاقتصادي وعبارة " التنمية الاقتصادية الانماء الاقتصادي . Economic Growth Economic Development أو ويختلف نوع ما تنطوى عليه كل عبارة من مفهوم للتطور . فيقصد بالنمو الاقتصادي التطور الاقتصادي الذي يحدث تلقائيا دون توجيه أو مجهودات مقصودة . أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها التغييرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع بفعل توجيه مقصود مستهدف.⁵

المطلب الثاني أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة فالشعوب في المناطق المتخلفة لا تنظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما تنظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى .
ربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهدافا معينة في هذا المجال، نظرا لاختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية في مايلي :

أولا: زيادة الدخل القومي:

اهم زيادة الدخل القومي هي ⁶

ان زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على وجه الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها

⁴ مبير بالدوين، جرانت إسكندر، التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1997، ص 5.

⁵ حسن عبد العزيز حسن، التنمية الاقتصادية، القاهرة، الطبعة الثالثة، دار الكتب للنشر 1997 ص 129.

⁶ احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، طبعة الأولى، 2014، ص 16.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

وانخفاض مستوى معيشة سكانها وازدياد نمو عدد سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي ككل.

ونقصد بالدخل القومي زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة. وليس هناك من شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنما تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلا، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة من جهة أخرى تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية من جهة أخرى.

حيث كل ما توافرت رؤوس أموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة. فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا. وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة إقتصاديا.

ثانياً: رفع مستوى المعيشة⁷:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصاديا. ذلك أنه من المعتذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكلا وملبس ومسكن ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان وتلك المناطق. وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يضمنه هذا التعبير من معاني. ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا. غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي، تجعل من المعتذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم إنخفاض مستوى معيشة بالتالي.

⁷ احمد جابر بدران. مرجع سابق. ص 17

ثالثاً: تقليل التفاوت في الدخل والثروات⁸

يعتبر من احد اهداف الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول المتخلفة على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل. إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات. إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي.

ان التفاوت في توزيع الدخل والثروات يزيد من مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية. كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي الضياع الاقتصادي فالغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية. هذا إن افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة. ولو أننا نرى أن غالبية الدول المخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية لاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى. وعلى ذلك فليس من الغريب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.

رابعاً: بناء الأساس المادي للتقدم

من تعريفنا للتنمية الاقتصادية وجدنا أنها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل يشترط بعض الاقتصاديين أن تقترن تلك الزيادات مظاهر في التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية بتلك البلاد.⁹

⁸ احمد جابر بدران .مرجع سابق.ص.19

⁹ احمد جابر بدران .مرجع سابق.ص.19

المطلب الثالث نظريات التنمية الاقتصادية:

اولا نظريات التنمية الاقتصادية:

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي:

القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي (Capital) (بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط Accumulation فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه. السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار المادية للتقدم التكنولوجي. أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (System) (Capitaliste) تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.¹⁰

قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغييرات السابقة تتمثل¹¹:

- وتمثل هذه التعديلات في نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئياً، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.
- نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدماً.

¹⁰ سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2020، ص 201.

¹¹ سعاد إبراهيم السلموني مرجع سابق ص 202.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

- بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.

ثانيا محددات التنمية الاقتصادية

تتوقف التنمية الاقتصادية على العديد من المتغيرات والمحددات والتي من بينها¹² :

- كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة .
- حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية.
- درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي المزاي التي تمنح للمستثمرين الأجانب.
- درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الاجتماعية.
- درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالي.
- درجة تغير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل.

المبحث الثاني عموميات حول الضرائب :

تعتبر الضرائب بأنواعها المختلفة أهم مصدر للإيرادات العامة على الإطلاق في أي نظام اقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

ولقد تطور مفهوم وتعريف وطبيعة الضريبة عبر تطور الفكر المالي وبالتالي تعددت النظريات المفسرة للضرائب وقد اختلف الاقتصاديون على مو التاريخ فيما يتعلق بتعريف الضريبة وتفسير مبرر وجودها فبينما ينظر البعض إليها من حيث طبيعتها الاقتصادية أو القانونية، حاول البعض الآخر تعريفها عن طريق الأهداف التي يمكن أن تحققها.

¹² عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 32.

المطلب الأول تعريف الضريبة :

أولاً : مفهوم الضريبة :

1 - مفهوم الضريبة :

تطور مفهوم الضريبة باختلاف المراحل التي مرت بها، وهناك تعريفات عديدة للضريبة. فقد عرفها الاقتصادي "بود" وان " بأنها عبارة عن مساهمة إجبارية للأفراد في أعباء الخدمات العامة وفقاً للأغراض التي ترمى الحكومة إلى تحقيقها بسياساتها المالية.

أما الاقتصادي " سيلجمان " فقد عرف الضريبة بأنها إسهام جبري من الأفراد للحكومة لمواجهة النفقات العامة والتي تحقق منفعة لمجموع الأفراد دون انتظار للحصول على منفعة خاصة.¹³

التعريف 1: الضريبة اقتطاع مالي يجبر الأفراد على دفعه للسلطات العامة للدولة بدون مقابل وفقاً لقواعد وقوانين محددة، من أجل تغطية أعباء الدولة والسلطات الجهوية .

ومنه يمكن تعريف الضريبة بأنها : اقتطاع مالي إجباري تفرضه الدولة دون مقابل من أجل تغطية نفقاتها وأعبائها.¹⁴

هناك عناصر جديدة دخلت على الضريبة نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المعاصرة لذلك نجد الأستاذ Mehl يعرف الضريبة بشكل أوسع وأعم وأشمل.¹⁵

اذن الضريبة استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراهم التكاليفية، بطريقة نهائية، وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.

ثانيا اهداف الضريبة :

1- الهدف الاقتصادي:

تقاس كفاءة النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيق الآثار المرغوبة في كافة النواحي الاقتصادية مثل المساهمة في توزيع الفائض الاقتصادي نحو الاستثمار أو تشجيع الاستثمار في المجالات ذات الأولوية تشجيع الادخار الاختياري او الحد من الاستهلاك أو

¹³ خديجة الاعسر .اقتصاديات المالية العامة.دار الكتب المصرية.القاهرة.مصر.2016.ص135

¹⁴ دوداح رصوان.طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر 3.الجزائر.2014-

2015.ص3

¹⁵ محمد خالد المهاني.خالد شحادة الخطيب.المالية العامة.مديرية الكتب للطبوعات .دمشق.سوريا.ص195

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

المساهمة في ضبط التضخم وغيرها من الأهداف الاقتصادية. فتكمن الأهداف الاقتصادية في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية و هذا بتخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق، وزيادة الضرائب في فترة التضخم، وهذا من أجل امتصاص القوة الشرائية، كما تكون الضرائب كأداة تستخدمها الدولة من أجل تشجيع نشاط اقتصادي معين عن طريق منح امتيازات و تسهيلات ضريبية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية.¹⁶

2- : الهدف الاجتماعي

الأهداف الاجتماعية للضريبة كثيرة ومتنوعة، وخصوصاً بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية، و بروز الاتجاهات الحديثة لتوزيع عادل للدخل والحد من استغلال الطبقات العامة بالإضافة إلى ظهور مفاهيم توزيع العبء الضريبي في المجتمع حسب مستوى الدخل.

فالضريبة العصرية وسيلة لإعادة توزيع الدخل والثروات والدور الاجتماعي للضريبة، نادى به كل من جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي " وألح عليه حتى الأديب الفرنسي فولتير، والمفكر الاشتراكي كارل ماركس، أشار إلى أهمية استعمال الضرائب لإعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل.¹⁷

3- الهدف المالي :

يعتبر الهدف الأساسي والتاريخي للضريبة هو تحصيل الأموال اللازمة للنفقات العامة ، ومع تزايد حجم النفقات العامة في الدولة الحديثة يتطلب زيادة الإيرادات العامة، ومع الجمود النسبي لمصادر الإيرادات الأخرى، فإن الضريبة تعتبر أكثر ملائمة من حيث وضع أسعار لها تكفل زيادة حصيلتها الضريبية. وتتوقف الحصيللة في واقع الأمر على مدى كفاءة الجهاز الضريبي وتحسين أسلوب تحصيل الضرائب وتتبع حالات التهرب الضريبي للحد منها مما يساعد على زيادة الحصيللة دون الحاجة لرفع أسعار الضريبة ، والهدف المالي لفرض الضرائب هو زيادة حصيلتها مع استقرار هذه الحصيللة وتنميتها باستمرار.¹⁸

4- الهدف السياسية :

للضريبة عدة أهداف سياسية تتمثل أحياناً بفرض رسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يكون الهدف منها حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية، كما تستعمل الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين مختلف الدول خاصة بين الدول المتقدمة فرنسا اليابان الولايات المتحدة مثلاً وقد تستعمل الضريبة من أجل محاربة فئة معينة

¹⁶ دوداح رصوان. مرجع سابق ص12

¹⁷ محمد خالد المهابني. خالد شحادة . مرجع سابق ص205

¹⁸ خديجة الاعسر. مرجع سابق ص139.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

من المجتمع برفع معدل الضريبة على مداخليها كما حدث لطبقة الكولاك في روسيا بعد الثورة الشيوعية. كما قد تستخدم كوسيلة لمساعدة بعض الفئات ماديا، وذلك من خلال إعفاء دخولها من الضريبة أو تخفيضها مثل الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها المجاهدين الجزائريين. كما تم استعمال الضريبة كأداة ووسيلة لإحداث التوازن الجهوي " وذلك من خلال توطين الصناعات عبر ولايات الوطن بمنح امتيازات جبائية للاستثمار والعمل بمختلف ولايات الجنوب... الخ.¹⁹

المطلب الثاني القواعد الأساسية للضريبة:

أولا قاعدة العدالة والمساواة:

يعتبر مبدأ المساواة أمام القانون الضريبي من المبادئ الدستورية الذي يجد مصدره في الوثائق الدستورية الا وهي²⁰:

يفهم من هذه القاعدة أنه يجب على الدولة عند فرض الضرائب على الأفراد أن تحقق مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم. إلا أن فكرة العدالة والمساواة لم يتفق عليها الكثير من الكتاب الإقتصاديين وتعرضت لتغير كبير وفقا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث منذ أواخر القرن الثامن عشر فذهب آدم سميث الذي بعد أول من نظم و صاغ هذه القواعد و يقصد بقاعدة العدالة أنه يجب أن يساهم كل أفراد الدولة في تحمل أعباء الدولة كل بحسب مقدرته النسبية حيث تكون مساهمتهم متناسبة مع دخولهم، و قد أيد هذا المنطق معظم كتاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث أن الضريبة النسبية هي وحدها التي تحقق العدالة الضريبية.

وللعلم أن هذه القاعدة تستند على فكرة المساواة في المعاملة بين الجميع دون تمييز أو تغيير في سعر الضريبة، إلا أن الضريبة النسبية تعد أشد وطأة على الطبقات محدودة الدخل من تلك مرتفعة الدخل، إذ تكون الضريبة بالنسبة للطبقات المحدودة الدخل أشد عبنا عليه، الشيء الذي يجرمها من إشباع بعض حاجاتها الضرورية ولهذا فالضريبة النسبية عاجزة عن تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في فرض الضرائب.

وبسبب ذلك اتجه الفكر المالي الحديث إلى ترك فكرة الضريبة النسبية واللجوء إلى فكرة الضريبة التصاعدية التي تحقق مبدأ العدالة، فنفرض الضريبة بنسب تتغير بتغير قيمة الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة، فكلما زاد الدخل كلما زادت قيمة الضريبة الواجب ادائها فهذه الضريبة التصاعدية تحقق قدر أدنى من العدالة والمساواة بين المكلفين بما استنادا على قاعدة تناقص المنفعة الحدية التي تنص على أنه كلما زادت الوحدات التي يستهلكها الشخص من سلعة أو خدمة كلما نقص مقدار النفع الذي يعود عليه من استهلاك الوحدة التالية، وبالتالي تتحقق العدالة الضريبية بمفهومها الواسع.

¹⁹ محمود جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر. اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة محمود منتوري

قسنطينة الجزائر. 2009-2010. ص22

²⁰ دوداح رصوان. مرجع سابق ص08.

ثانيا قاعدة الوضوح واليقين:

على أية ضريبة مفروضة أن تكون واضحة معلومة حق العلم، من حيث مقدارها، وموعد دفعها، وكيفية هذا الدفع، حتى تكون الضريبة بعيدة عن التعسف وعن التحاوز، وبذلك لا يجوز للضريبة أن تكون مبهمة قابلة لتأويلات السلطة الإدارية وتحكمها.

فكل ضريبة لا يعرف المكلف مقدارها وزمان جبايتها، ومكان دفعها معرفة نامة، تعتبر ضريبة تعسفية وتؤدي لسوء الاستعمال والاختلاس وإرهاق المكلفين ويجب عدم دفعها.

ولقد اهتمت التشريعات الضريبية المعاصرة بقاعدة الوضوح واليقين، ونلاحظ من خلال النظم الضريبية المطبقة في كثير من البلدان أن أي ضريبة يجب أن تكون محددة في مطارحها وموعد فرضها، وتاريخ وأساليب جبايتها.²¹

ثالثا قاعدة الملاءمة في التحصيل (الدفع):

يقتضي هذا المبدأ ضرورة تبسيط إجراءات التحصيل، واختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف، حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها، فحسب "آدم سميث" تحي الضريبة في الأوقات وبالطرق الأكثر ملاءمة للمكلف، وفي هذا السياق يجب أن تكون المطالبة بدفع الضريبة في وقت يناسب المكلف وبالكيفية الملائمة له، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالية²²:

يجب أن تتصف الضريبة بالشفافية حتى يسمح للمكلف بتحديد ما يستحق عليه من ضرائب

بالنسبة للضرائب غير المباشرة تكون متضمنة في سعر السلعة، لذلك يعتبر وقت الشراء أحسن الأوقات ملائمة للممول بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه يختار وقت الشراء الذي يناسبه

بالنسبة للضرائب المباشرة يجب اتباع طريقة التقسيط على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية المتوفرة لدى الممول يجب أن ينظر إلى مديني الضرائب، وخاصة المعسرين منهم، باهتمام، والبحث عن الأسباب في تراكم الديون الضريبية، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي.

رابعا قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:

²¹ محمد خالد المهاني، خالد شحادة، مرجع سابق، ص 213.

²² حسبية عليوات، السياسة الضريبية في إطار الإصلاح واثرها على ترقية الاستثمار. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث فيعلوم المالية والحاسبة، جامعة اكلبي محند اولحاج البويرة، الجزائر، 2020، 2019، ص 08

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

يقصد بهذه القاعدة ضرورة اختيار طريقة لجباية الضرائب تتميز بقلّة نفقات الجباية، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل خزينة الدولة أقل ما يمكن لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يقلل من مداخيل خزينة الدولة وتتمثل نفقات الجباية في ما تنفقه الدولة على أجور الموظفين العاملين : إدارة تحصيل الضريبة.

وعلى ذلك متي وجدت الدولة أن تحصيل ضريبة ما سوف يكلفها نفقات كبيرة فإنها تفضل الامتناع عن فرض مثل هذه الضريبة، وأوضح مثال على ذلك امتناع كثير من الدول النامية عن فرض ضريبة على الدخل الزراعي الارتفاع تكاليف تحصيلها.²³

المطلب الثالث التنظيم الفني للضريبة :

يمثل التنظيم الفني للضريبة احد اهم المواضيع التي تحظى بقدر كبير من الاهمية والذي يتكون من مجموعة من الاجراءات والعناصر اللازمة لفرض الضريبة وطرق تحصيلها وكيفية تنظيم الضريبة والتي بدورها تؤثر في النظام الاقتصادي والسياسي للبلد .

و للتنظيم الفني للضريبة عناصر مهمة كوعاء الضريبة وسعر الضريبة وطرق تحصيل الضريبة .

اولا وعاء الضريبة :

هو المال او المادة التي تفرض عليه الضريبة وبمن تصنيفها الى مايلي :

1- الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال:

يقصد بالضرائب على الأشخاص تلك الضريبة التي تفرض على الأشخاص بحكم وجودهم على اقليم الدولة، أي تلك الضريبة التي تفرض على الرؤوس.

اما الضريبة على الأموال هي تلك الضريبة التي تفرض على مال ما سواء مملوك لشخص طبيعي أو شخص معنوي، ومن الملاحظ أن كل من الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال يقوم الأشخاص بدفعها في نهاية الأمر، وهذه التفرقة تنصرف إلى التفرقة في المادة الخاضعة للضريبة فقط وليس في دافع الضريبة.²⁴

2- الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة:

تتمثل في مايلي :

²³ خالد سعد زغلول حلمي.ابراهيم الحمود.الوسيط في المالية العامة.الطبعة الثانية. دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر.2002.ص221

²⁴ خالد سعد زغلول حلمي.ابراهيم الحمود.مرجع سابق ص231

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

منذ أن دخلت الضريبة حيز التنظيم وأصبحت جزءا من السياسة المالية والسياسة الاقتصادية، ومنذ أن اعتبرت مصدرا ماليا لا يمكن تجاهله لتغطية النفقات العامة . منذ ذلك الحين، أخذ الباحثون في دراسة التنظيم الفني للضريبة، فهل تفرض ضريبة وحيدة وواحدة ؟ أم تفرض ضرائب متعددة على مختلف الأوعية ؟ أم يمكن دمج الضريبتين بحيث تفرض ضريبة رئيسية واحدة وإلى جانبها ضرائب أخرى ؟ ولقد اختلفت آراء أنصار الضريبة الوحيدة باختلاف الوعاء الخاضع للضريبة فكان "فوبان" يرى بفرض ضريبة العشور على الأرض والدخول المنقولة، ولكنه يعترف إلى جانب ذلك يجب فرض ضرائب أخرى ومثلها الرسوم الجمركية والضريبة على المشروعات. ومن ثم نلاحظ بأن "فوبان" لم يناد بفرض ضريبة وحيدة وإنما ركز على ضريبة أساسية. بالنسبة للفيزو قراط فكانوا ينظرون إلى مصدر القطاع الزراعي باعتباره هو القطاع الوحيد للثروات وكل القطاعات الأخرى عقيمة وغير قادرة على إنتاج الدخل الصافي، وهذا الاعتقاد غير صحيح لعدم قدرة القطاعات الأخرى على الإنتاج، فالآن أصبحت كل القطاعات منتجة كما يرى البعض بأن تفرض الضريبة على رأس المال، بينما يرى البعض الآخر بأن تفرض الضريبة على الدخل العام وفي اعتقادهم أن هذا الأخير خير مقياس للمقدرة التكاليفية للمكلف، ويرى فريق آخر فرض الضريبة على الإنفاق العام، أي على الاستهلاك، ومن ثم إعفاء الادخار من جهة أخرى.²⁵

وقد اقترح هذه الضريبة الاقتصادية الألماني هو مبرت سنة 1916 ولكنها لم تطبق بهذه الصورة العامة، فقد رفضه البرلمان الألماني عام 1920 كما رفضها الكونجرس الأمريكي عام 1942 فتعدد الآراء حول تحديد نوع الضريبة الواجب فرضها على الوعاء هو ما يسمح بإحلال الضرائب المتعددة محل الضريبة الواحدة هذا من ناحية، ولعدم عدالة الضريبة الواحدة وانخفاض حصيلتها مما يؤثر سلبا على خزينة الدولة التي هي بحاجة ماسة لإيرادات مالية توظفها في قطاعات اقتصادية قصد تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.²⁶

3- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

ان تقسيم الضرائب المباشرة وغير مباشرة يتطلب الكثير من التفصيل المعمق لايجاد الفروقات بينهما. اذن فالضرائب المباشرة هي التي تفرض مباشرة على رأس المال او الدخل بشكل عام مباشرة وفق طرق محددة والضريبة المباشرة تصيب بشكل مباشر المال أو الدخل الذي تقتطع منه بلا موارد ولا التواء، أما الضريبة غير المباشرة فإنها تصل إلى المال أو الدخل بطريقة لاغير مباشرة، وذلك أثناء استعماله أو تداوله.²⁷

4- الضريبة على الدخل :

تعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب المفروضة في جميع التشريعات الضريبية المعاصرة، وذلك بسبب موردها الكبير، وعلى اعتبار الدخل أفضل مقياس القدرة المكلف على دفع الضريبة وأكثر الأساليب المطبقة في فرض الضريبة على الدخل، إما على مختلف

²⁵ محمود جمام.مرجع سابق.ص.27

²⁶ دوداح رصوان.مرجع سابق.ص.15

²⁷ محمد خالد المهائني.خالد شحادة .مرجع سابق.ص.215

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

فروع الدخل كما كان ذلك في الجزء و قبل الإصلاح الضريبي بحيث كان كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي يخضع لضريبة معينة، كضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الإيرادات الزراعية.²⁸

5- الضرائب على رأس المال

تتجه التشريعات المالية في العصر الحديث إلى الاعتماد على الدخل كوعاء أساسي للضريبة، نظراً لأن الضريبة فريضة تتجدد وتكرر، ومن ثم وجب أن يكون وعاءها متجدداً ومتكرراً هو الآخر - بينما يعتبر رأس المال وعاءاً تكملياً، نظراً لأن الضريبة على رأس المال من شأنها انقاص حجمه خاصة وإذا كانت الضريبة مرتفعة السعر، مما يضطر الممول إلى دفعها من رأس المال نفسه.

ويقصد برأس المال من الناحية الضريبية، مجموعة الأموال العقارية والمنقولة المادية والمعنوية القابلة للتقدير بالنقود، سواء انتجت دخلاً نقدياً أو عينياً أم لم تنتج أي شيء، والتي يمتلكها الشخص في لحظة معينة.²⁹

6- الضرائب على النفقات

تفرض الضريبة على النفقات عندما يقوم الفرد باستخدام دخله أو أمواله في سد حاجاته ورغباته وهي تفرض إما على نوع معين من هذه النفقات أو على جميع هذه النفقات، ففي الحالة الأولى هناك ضريبة فرعية على النفقات كالضريبة على السكر والضريبة على السجائر، والنوع الثاني الضريبة العامة على النفقات كتلك التي تفرض في مراحل متعددة كالإنتاج والاستهلاك وعمليات الاستيراد والتصدير. فالضريبة على النفقات تفرض على الدخل حين استعماله وذلك عن طريق زيادة أسعار السلع والخدمات المشتراة بمقدار الضريبة المفروضة بما أن معظم هذه الاستعمالات موجهة بالأساس إلى الاستهلاك، إذ يستخدم الأفراد دخولهم في شراء السلع الاستهلاكية ومع أن الضريبة على النفقات هي إحدى الضرائب غير المباشرة الرئيسية والتي تمتاز بسرعة تحصيلها وإن كانت تبتعد بنسبة كبيرة عن العدالة الضريبية، فهي ضريبة تصيب أصحاب الثروات كما تصيب أصحاب الدخول المنخفضة.³⁰

ثانياً سعر الضريبة

1- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية

الضرائب في العصر الحديث ضرائب تحديدية كقاعدة عامة، وتتنوع الضرائب التحديدية من حيث أسلوب التطبيق إلى نوعين ضرائب نسبية وضرائب تصاعدية.

الضريبة النسبية :

²⁸ محمود جمام. مرجع سابق. ص. 32

²⁹ خالد سعد زغلول حلمي. إبراهيم الحمود. مرجع سابق. ص. 279

³⁰ دوداح رصوان. مرجع سابق. ص. 25

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

وهي تلك الضريبة التي تفرض بسعر واحد بصرف النظر عن قيمة المادة المفروضة عليها، ومثال ذلك ان تفرض ضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية بسعر واحد وليكن 0% بصرف النظر عن مقدار الدخل الذي تفرض عليه الضريبة، وعلى ذلك يدفع الشخص الذي يحصل على دخله 1000 دينار ضريبة مقدارها 50 ديناراً، ويدفع الشخص الذي يحصل على دخل قدره 2000 دينار ضريبة مقدارها 100 دينار.³¹

الضريبة التصاعدية

إن الاعتقاد السائد الآن في عصرنا الحديث ولدى الاقتصاديون المحدثون ب أن الضريبة التصاعدية هي أكثر عدالة ضريبية من الضريبة النسبية نظراً لأخذها للمقدرة التكاليفية للمكلف، ومن خلالها تقليل ذلك التفاوت أو تلك الفجوة الواسعة بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المنخفضة، هذا جانب من جوانب تفضيل المحدثون للضريبة التصاعدية، بالإضافة لاستنادهم لمبدأ المنفعة الحدية المناقصة. ومحتواها هو أن المنفعة الحدية للنقود تتناقض كلما ازدادت كمية النقود التي يجوزها الفرد ومن ثم فإن الضريبة تزداد كلما انخفضت تلك المنفعة الحدية لدى الأفراد.³²

ثالثاً تحصيل الضريبة

شهدت الضرائب تطور في طرق تحصيل الضريبة وأهمها :

- 1- **التحصيل المنظم** : يتم العمل بموجب جداول مهياًة من قبل الإدارة المالية التي تقوم بإعداد الجداول ، وهي عبارة عن قائمة تعين فيها أسماء المكلفين ، ومكان الضريبة وقواعدها و المستندات التي تتقرر بموجبها الضريبة.
- 2- **التحصيل الطوعي** : يتم دون الحاجة إلى صدور جداول، فالمكلف يقوم بنفسه بتوريد الضرائب المستحقة عليه في قباضات الضرائب، فمثلاً في النظام الضريبي الجزائري يقوم المكلفون بالضريبة بتسديد ما يستوجب عليهم من الرسم على القيمة المضافة (TVA) والرسم على النشاط المهني (TAP) كل شهر أو كل ثلاثة أشهر وهذا بحسب النظام الخاضعين إليه.³³

3- طريقة الحجز من المنبع:

³¹ خالد سعد زغلول حلمي. ابراهيم الحمود. مرجع سابق. ص.324.

³² محمود جمام. مرجع سابق. ص.37.

³³ دوداح رصوان. مرجع سابق. ص.31.

تعني قيام جهة معينة غير المكلف بحساب الضريبة ودفعها إلى دائرة الضرائب، كان يقوم مدير الشركة المساهمة بحساب الضريبة المستحقة على أرباح المساهمين، وهذه الطريقة سهلة وسريعة في تحصيل الإيرادات، وتمنع التهرب الضريبي، غير أن تولي موظف غير مختص من خارج الإدارة الضريبية بحساب الضريبة واستقطاعها، قد يلحق الضرر بالمكلف والخزينة.³⁴

4- الجباية بطريقة لصق الطابع: حيث تستوفى الضريبة عن طريق استعمال ورقة مدفوعة القيمة من فئات مختلفة أو إصاق طوابع خاصة منفصلة.³⁵

المبحث الثالث ماهية النظام الضريبي

يعتبر النظام الضريبي أداة بيد الدولة لتحقيق عدة أهداف السلطة العمومية واكتسبت أهمية كبيرة لدى كافة الأطراف وتساعد الدولة لتوجيه هذه السياسة.

المطلب الأول مفهوم وأهداف النظام الضريبي

أولا مفهوم النظام الضريبي

لقد تعرضت مختلف الدراسات الخاصة بالنظم الضريبية إلى تبيان العوامل التي تحدد هيكلها، فقد أرجعتها بعض هذه الدراسات إلى العامل الاقتصادي بحيث يمر كل نظام ضريبي بمراحل متعددة، فكما تعرضنا إليه في مباحث سابقة من هذا البحث، أنه وفي المجتمعات التقليدية يعتمد على ضرائب تقليدية وموارد أخرى غير ضريبية، وبعد ذلك يمرّ هذا النوع من الأنظمة وبعد إنفتاحه إلى إعطاء أهمية للضرائب غير المباشرة، وخاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية ومن ثم تنخفض أهمية الضرائب التقليدية، وبتزايد التقدم الاقتصادي، تزداد أهمية الضرائب الداخلية، وحين يصل الإقتصاد إلى مرحلة النضج تأخذ الضرائب المباشرة مكانة أساسية، وذات أهمية، كما هو الأمر في الأنظمة الجبائية للدول المتقدمة اقتصاديا.³⁶

تعدد تعريفات النظام الضريبي في الكتابات العربية والأجنبية. فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق. ووفقا للمفهوم الواسع فإن النظام الضريبي هو " مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسنية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في

³⁴ فضيلة خير. دور الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة. اطروحة دكتوراه علوم في شعبة العلوم الاقتصادية. جامعة امحمد بوقرة بومرداس. الجزائر. 2018-2019. ص18

³⁵ محمد خالد المهاني. خالد شحادة. مرجع سابق. ص257

³⁶ بن الجوزي محمد. الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية دراسة الواقع الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2015. 2014. ص98.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

مجتمع متخلف. أما المفهوم الضيق فهو يعني: مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل، كما يرى البعض أن النظام الضريبي يتمثل في " هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع التي تصوغها مثله و ظروفه المختلفة والتي تمثل بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب.³⁷

ومن ثم يعتبر النظام الضريبي (مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلائم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية)، وعلى هذا الأساس يرتبط النظام الضريبي إرتباطًا وثيقًا بالسياسة الضريبية للمجتمع حيث أنه صياغة فنية لها ويصمم من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءًا من سياسته الاقتصادية (وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع)، وقد تترجم السياسة الضريبية بعدة نظم ضريبية، لذا فإن إختلاف النظم الضريبية بين الدول قد لا يعني إختلاف السياسة الضريبية لهذه الدول.³⁸

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف النظام الضريبي هو مجموعة من الضرائب التي يتم اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين ووقت محدد لتحقيق كافة أهداف السياسة الضريبية.

ثانيا اهداف النظام الضريبي:

1- الهدف المالي للضريبة:

لقد إقتصرت هدف الضريبة في الفكر التقليدي على توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة، ولتحقيق هذا الهدف المالي نادى الفكر الكلاسيكي بضرورة تحقق شرطين أساسيين في فرض الضريبة هما: حياد الضريبة ووفرة حصيلتها.

ان الحياد الضريبي هو عدم إحداث أي أثر لفرض الضريبة على النشاط الاقتصادي وعلى القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والقطاع الخاص، لكن الحياد الضريبي وإن وجد نظريا إلا أنه لا يمكن تحقيقه في الواقع، حيث لكل ضريبة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء هدفت أو لم تهدف الدولة إليها، فللضريبة أثرها على توزيع الدخول والثروات وعلى سلوك المستهلكين والمنتجين وعلى أطوار التقلبات الاقتصادية وعلى معدلات النمو السكاني وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية، وحتى في عهد مذهب الحياد الضريبي نجد أن الضرائب قد استخدمت كأداة لتحقيق أهداف غير مالية، ففرضت الضرائب الجمركية لحماية

³⁷ سعيد عبد العزيز عثمان.النظام الضريبي واهداف المجتمع.الدار الجامعية.الاسكندرية.مصر.2008.ص.12.

³⁸ ناصر مراد.فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق.ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية.الجزائر.2016.ص.19.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية، واستخدمت الضرائب على رؤوس الأموال لإعادة توزيع الدخل، وأدخل التصاعد في معدلات الضريبة لتقليل التفاوت الاجتماعية وأعمى بعض الأفراد وبعض النشاطات لتشجيع نشاطها، لذا الضريبة كانت دائما غير محايدة.

وتعني وفرة الحصيلة أن تكون حصيلة الضريبة غزيرة بحيث تغطي إحتياجات الإنفاق العام، ولتحقيق ذلك يجب توفر عدة شروط في الضريبة تتمثل في: الإنتاجية والثبات والمرونة، فالضريبة المنتجة هي التي تجلب أكبر حصيلة ممكنة، وذلك بتقليل نفقات الجباية، واستخدام الأوعية الضريبية التي تتميز باتساع نطاقها كالضرائب على السلع الواسعة الاستهلاك، وتفضيل الضرائب المتعددة على الضريبة الوحيدة، أما الضريبة الثابتة فهي تلك التي لا تتأثر حصيلتها بالتغيرات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي، لذا استخدمت الضريبة العقارية، أما الضريبة المرنة فهي تلك التي لا يؤدي زيادة معدلها إلى انكماش وعائها فتزيد حصيلتها نتيجة لزيادة معدلها مثل الضرائب.³⁹

2- الهدف الاجتماعي للضريبة:

تعددت الأهداف الاجتماعية بعد ظهور مفهوم العدالة وبروز الاتجاهات الحديثة للتوزيع العادل للدخل، وتوزيع العبء الضريبي في المجتمع حسب مستوى الدخل. ويمكن استخدام الضريبة كوسيلة هامة لتحقيق مجموعة

من الأهداف الاجتماعية ومن أهم هذه الأهداف ما يلي⁴⁰:

أ - العمل على إعادة توزيع الثروة بين المواطنين والذي يتحقق من خلال فرض الجزء الأكبر من الضريبة على أصحاب الدخل العالية والثروات الكبيرة والتصاعد في معدل الضريبة، وبالمقابل لأن يصرف ما يجبي من ضريبة التغطية النفقات العامة مثل الصحة والتعليم، ونظرا أصحاب الدخل المنخفضة هم الأكثر استفادة من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. بالتالي يكون أصحاب الدخل المرتفعة قد ساهموا بشكل أكبر في تغطية النفقات العامة وهذا سيعمل على تخفيض الفجوة، والحد من الطبقية بين أفراد المجتمع.

ب - توفير سياسة توجيه النسل في المجتمع: يمكن استعمال الضرائب كوسيلة لتشجيع النسل، وذلك من خلال تقسيم الضريبة على الدخل إلى أجزاء متساوية بقدر عدد أفراد الأسرة، ومعاملة كل جزء بشكل مستقل سواء من حيث التصاعد أو من حيث الإعفاء. وفي المقابل فإن الدول الراغبة بتحديد النسل تقوم بزيادة معدلات الضريبة على الدخل وفقا لعدد أفراد الأسرة، وعدم تقديم إعفاءات ضريبية للحد الأدنى للمعيشة.

³⁹ ناصر مراد، مرجع سابق، ص.40.

⁴⁰ حسين محمد عبد الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي دراسة حالة سوريا، جامعة دمشق، سوريا 2015، ص.32.

ت - إيجاد طرق لمعالجة أزمة السكن دوما ما يمكن استعمال الضرائب كوسيلة لمعالجة أزمة السكن من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترات محددة.

ث - الحد من بعض الظواهر الاجتماعية السيئة كالحمد من بعض الظواهر المنتشرة في المجتمع غير المرغوب فيها والتي تضر بالصحة العامة مثل السجائر والكحول وغيرها، حيث تعمل الدولة على محاربتها وذلك من خلال فرض ضرائب مرتفعة على هذه المنتجات بهدف رفع أسعارها وبالتالي تخفيض الطلب عليها.

3- الهدف الاقتصادي للضريبة:

تعدد في مايلي

أ- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية:

الهدف الضرائب إلى حماية الصناعة الوطنية، وذلك من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات قصد الحد من استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية، وبإعفاء الصادرات جزئيا أو كليا قصد تشجيعها، وتعتبر الضرائب الجمركية من أول الضرائب التي استخدمت لهذه الغاية، ونشير أن المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تقلص دور الضريبة في هذا المجال، إذ تسعى إلى تحرير التجارة الخارجية من جميع القيود بما فيها الضرائب الجمركية.⁴¹

ب- استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية فهي تلعب دورا كبيرا في توجيه السياسة الاقتصادية نحو المجالات التي ترغب في تطويرها أو التقليل منه في مجال آخر. فإذا رغبت الدولة بتشجيع وزيادة الاستثمار في مجالات معينة تقوم بتخفيض نسبة الضرائب على تلك المجالات أو الإعفاء منها. وبالتالي توجيه عملية الاستثمار نحو ذلك القطاع وهذا ينعكس إيجابا على تحقيق التنمية في المجالات التي تراها الدولة مناسبة.

⁴¹ ناصر مراد، مرجع سابق، ص.53.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

ت - استخدام الضريبة لمنع التمرکز في المشاريع الاقتصادية ويتم ذلك من خلال فرض ضرائب خاصة على اندماج الشركات التي تتجه نحو التمرکز بالإضافة إلى فرض ضرائب على كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل مما يزيد من تكلفة السلعة ويحد من ظاهرة التكتل.⁴²

المطلب الثاني اركان النظام الضريبي :

ان تصميم النظم الضريبية هو فن شأنه في ذلك شأن بقية أجزاء علم الاقتصاد، ويستوجب تصميم النظام الضريبي الامام بالعديد من الاعتبارات ويتوقف بناء ضريبي أمثل على الفهم بعمق مختلف الأسس العلمية واحترام تام لمختلف مكونات النظام الضريبي ويمكن ذكر اهم الركائز والأركان للنظام الضريبي في الآتي :

اولا التشريع الضريبي:

يعتبر القانون الضريبي احد فروع القانون العام، باعتبار الضريبة علاقة بين المكلف و الدولة و يقصد بالتشريع الضريبي مجموعة النصوص التشريعية و القانونية و التي من شأنها تحديد كل من الأوعية الضريبية و الأشخاص الخاضعين للضريبة وكذا الأشخاص المعفيين منها وكيفية حساب الضريبة و جبايتها، بالإضافة الى القوانين لضريبة التي تحدد مواعيد التحصيل و إيداع التصريحات و التظلمات و إجراءات المنازعات الضريبية للوائح التفسيرية و التي الغرض منها توجيهي و القوانين الإدارية التي تشرف على عملية التطبيق للنظام الضريبي عمل اجهزته المختلفة منها التنفيذية و الرقابية.⁴³

ثانيا الهدف:

يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة وهي نفسها أهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة وفق سياستها الاقتصادية، لذلك تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى، فهدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يكمن في إعتباره إحدى المصادر الرئيسية لتمويل ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل فيالحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو إتجاه معين، ويتخذ التدخل الضريبي صوراً عديدة منها ما يقوم على أساس التمييز في المعاملة الضريبية بين مختلف النشاطات الاقتصادية لتشجيع بعضها دون الأخرى، أو من خلال إعادة توزيع الدخل حيث تستقطع الدولة جزء من الدخل والثروات المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق الخدمات العامة أو تقرير إعانات عائلية لفائدة أصحاب الدخل المحدودة، أما بالنسبة للدول النامية فإن أهم أهداف النظام الضريبي

⁴² حسين محمد عبد الله. مرجع سابق. ص33.

1- ⁴³ لحول ابراهيم. اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر. 2019-2020. ص52.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

تكمن في تشجيع الادخار والاستثمار من خلال فرض الضرائب التي تحد من الاتفاق الاستهلاكي الزائد وتعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لأغراض التنمية إذ تشكل الضريبة إحدى أدوات الادخار الإجباري لتمويل مشروعات التنمية.⁴⁴

ثالثا الوسيلة:

1- الوسائل الفنية:

الوسائل الفنية: وهي مجموعة من الأساليب الفنية المختارة والقواعد العلمية المناسبة للاقتطاعات الضريبية بما يتلاءم مع خصائص المجتمع، وهذا يستلزم تحديد نسبة كل ضريبة بما يلائم قدرتها على تحقيق الأهداف. وتشمل هذه العملية اختيار الوعاء الضريبي الذي تفرض على أساسه الضرائب وأساليب تقديم هذه الأوعية، الأسعار المطبقة طرق التحصيل، واختيار التقنيات الملائمة للاقتطاعات الضريبية. فهنا تقوم الدولة من هذه الوسائل ما يسمح لها بتحقيق أقصى حصيله ضريبية ممكنة تتصف بالثبات من جهة وبالمرونة من جهة أخرى مراعيًا في ذلك ظروف البيئة السياسية والاقتصادية والتنظيمية.⁴⁵

يتم تبيان حصة كل ضريبة في العبء الضريبي الكلي ووفقا لذلك تتضح صحة العلاقة بين مجموعة كما الضرائب المختلفة في مجتمع معين وفي فترة معينة والتي تشكل الهيكل الضريبي لكل بلد.

2- الوسائل التنظيمية:

يكتسي العنصر التنظيمي للنظام الضريبي أهمية بالغة حيث توجد الضريبة ضمن مزيج ضريبي متشعب مما يقتضي وجود تنظيم إداري يتكفل بمهمة الإقرار والربط والتحصيل، ويزداد حجم هذا التنظيم كلما تعقد الكيان الضريبي والاستمرار وجود النظام الضريبي يجب توفر علاقة تكاملية بين مختلف الضرائب التي تكونه، بحيث نقص حصيله إحداها يجب أن يعوضه إرتفاع في حصيله ضريبة أخرى ويتطلب وجود التنسيق التام بين مختلف الضرائب.⁴⁶

المطلب الثالث محددات النظام الضريبي:

للنظام الضريبي العديد من المحددات الرئيسية نتولها في مايلي

اولا العلاقة بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي :

1- النظام الاشتراكي:

1- ناصر مراد. مرجع سابق. ص. 20.

⁴⁵ لحول ابراهيم. مرجع سابق. ص. 54.

⁴⁶ ناصر مراد. مرجع سابق. ص. 21.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

يتمثل النظام الاشتراكي من مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من النظم الاقتصادية، ومن هذه الخصائص زيادة الوزن النسبي للقطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص. بحيث يصل إلى أقصاه، بالإضافة إلى إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي وسيلة للقيام بالأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف المجتمع، والتي تفضل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، بحيث يتم توجيه الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة وفقاً لأولويات الخطة التي يقوم بتحديدها جهاز التخطيط دون الاخذ بالاعتبار لتفضيلات المستهلكين. وانطلاقاً من هذه الخصائص فلا تحتفظ الضرائب بنفس مضمونها وطبيعتها وهيكلها السائد في الدول الرأسمالية، فلا بد وأن تنعكس طبيعة النظم الاشتراكية على النظام الضريبي، وعلى المصطلحات الضريبية. حيث تخفض الضريبة على الدخل إلى الحد الأدنى نتيجة أن جميع الأنشطة تكون أنشطة عامة، بالإضافة إلى أن المواطنين يتلقون مرتباتهم من الدولة، وتحديد الأسعار والدخول يكون بواسطة الدولة.. وبالتالي يقتصر دور الضريبة على تحقيق أهداف المجتمع، ويتضح ذلك من خلال استخدام الضريبة كأداة لتعديل أسعار بعض السلع والخدمات. أو تحقيق التوازن بين مجموع دخول الأفراد وقيمة السلع الاستهلاكية، والمحافظة على دور توجيهي للموارد الاقتصادية يحقق امتصاص جزء من الأرباح المحققة للوحدات والمؤسسات الاقتصادية التي تتمتع بقدر من الاستقلال المالي والإداري، بالإضافة إلى ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب على رقم الأعمال حيث تحتل رقم الصدارة في الحصيلة الضريبية الكلية، وتليها في الأهمية الضريبة على أرباح القطاع العام مما يكون مجموعة من الإيرادات للخزينة العامة.⁴⁷

2- النظام الرأسمالي

يقوم هذا النظام على عدد من الدعائم الأساسية الا وهي إنقاص دور الدولة في النشاط الاقتصادي الى أدنى حد ممكن. يتمثل الهدف التقليدي للنظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية في تمرير جزء من الموارد الاقتصادية في المجتمع من إشباع الحاجات الخاصة بالإشباع العامة (الحاجات الاجتماعية / الحاجات الجدية بالإشباع) ولكن مع التطور الاقتصادي لم يعد دور الدولة في تلك المجتمعات قاصراً فقط على اشباع الحاجات العامة بل امتد دور الدولة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والإجماعية ، واحدت تلك الدول عن استخدام الوسائل المباشرة (الاقتراع بعض الموارد الاقتصادية بصورة جبرية الأشباع الحاجات العامة ، القيام بعمليات الاستيلاء والمصادرة لبعض السلع أو القيام بالأنشطة المنافسة للقطاع الخاص ... الخ) في تحقيق أهدافها ، وأصبحت الوسائل غير المباشرة متمثلة في أدوات السياسة الاقتصادية (ومن بينها السياسة الضريبية التي يقع عليها الدور الرئيسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبصورة أكثر توضيحاً فإن النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية أصبح في نطاق الفكر الرأسمالي الحديث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع وبما يتفق مع أيديولوجيات المجتمع، بالإضافة إلى توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد توزيعاً عادلاً ترتضيه غالبية أفراد المجتمع يمارس النظام الضريبي في الدول الرأسمالية دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما يتضمنه هذا النظام من حوافز ضريبية مختلفة.⁴⁸

⁴⁷ حسين محمد عبد الله .مرجع سابق.ص34.

⁴⁸ سعيد عبد العزيز عثمان.النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن.الدار الجامعية.الاسكندرية.مصر.2000.ص28.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنظام الضريبي

وبدراسة الملامح العامة والمكونات المختلفة للنظم الضريبية في كل من المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية بنصح: أن المجتمعات الرأسمالية بطبيعتها تتسم بالتقلبات التجارية والدورية، كما أن فلسفة النظام السائد في تلك المجتمعات لا يسمح بالتدخل المباشر لمواجهة هذه التقلبات، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الدور الذي يمكن أن يمارسه النظام الضريبي في مواجهة هذه التقلبات.. مع زيادة الدور التوجيهي للضرائب في المجتمعات الرأسمالية بالمقارنة بدورها في المجتمعات الاشتراكية - حيث أثبت الواقع أن قوى السوق الحر غير قادرة على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية سواء بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة أو بين المناطق المختلفة وبالتالي يقع على النظام الضريبي دورا هاما في توجيه الموارد بما يسمح بتحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي.⁴⁹

ثانيا العلاقة بين النظام الضريبي والنظام السياسي

يؤثر النظام السياسي السائد في بلد معين على النظام الضريبي من حيث مكونات النظام ومن حيث الأهمية النسبية لهذه المكونات، كما يؤثر النظام السياسي على الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها، وعلى الصور الفنية التي يتضمنها وطريقة عمل النظام الضريبي، وبالتالي يختلف النظام الضريبي من بلد إلى آخر وبنفس البلد وفقا لاختلاف الظروف السياسية السائدة التي تمر بها البلد.⁵⁰

من دراسة التاريخ الاقتصادي والسياسي للعديد من الدول يتضح لنا أن النظام الضريبي السائد قد تأثر وتشكل بالنظم السياسية السائدة فلم تتأثر فقط مكونات النظام الضريبي بل تأثرت الأهمية النسبية التي تتمتع به كل من هذه المكونات داخل النظام الضريبي ، فقد أثر النظام السياسي على الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها ، وعلى الصور الفنية التي يتضمنها بالإضافة إلى تأثيره على طريقة العمل التي يعمل به النظام الضريبي . وتبعاً لذلك فقد اختلف النظام الضريبي من دولة إلى أخرى ولنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى وفقاً لاختلاف النظم والظروف السياسية السائدة التي تمر بها الدولة.⁵¹

⁴⁹ سعيد عبد العزيز عثمان.النظام الضريبي واهداف المجتمع.مرجع سابق.ص.25.

⁵⁰ حسين محمد عبد الله .مرجع سابق.ص.35.

⁵¹ سعيد عبد العزيز عثمان.النظم الضريبية.ص.33.

خلاصة الفصل

لقد تطورت الأنظمة الضريبية عبر مختلف المراحل التاريخية، تبعاً لتقدم المجتمعات الإنسانية. في العصور الأولى، كانت الضرائب تُدفع بشكل اختياري، ثم تحولت إلى مقابل مادي يُدفع مقابل الحصول على خدمات معينة. ومع مرور الوقت، تغيرت فلسفة الضرائب وأهدافها، لتصبح وسيلة فعالة لتحقيق تطلعات وأهداف المجتمع. تُعد الضرائب أحد أهم مصادر الإيرادات للدول، ولذلك تحظى بأهمية كبيرة. فيما يخص الجباية العامة، نجد أن هناك نوعين رئيسيين: الجباية العادية والجباية البترولية، بالإضافة إلى الجباية غير العادية..



الفصل الثاني

النظام الضريبي الجزائري واثاره على التنمية

الاقتصادية في الجزائر



تمهيد:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها تحويل الاقتصادات الوطنية قليلة الدخل لاقتصادات متطورة وحديثة، ويستخدم هذا المفهوم في عصرنا الحديث بشكل مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي وذلك بسبب أنه يستخدم بشكل كبير في موضوع تحسين اقتصادات الدول ونوعيته وكميته.

تجدر الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية تساعد في تمكن الاقتصادات الفقيرة والبدائية أن تتطور وتصبح اقتصادات مزدهرة وحديثة ومتطورة وتسعى أن تكون حاسمة في الكثير من الدول المختلفة وذات أهمية كبيرة. ويجدر التنويه إلى أن استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية وأيضاً بدء مع انتهاء حقبة الاستعمار الأوروبي، وذلك بسبب أن كثيراً من الدول والمستعمرات السابقة ذات مستويات المعيشة منخفضة كانت تعرف بالدول المتخلفة أو النامية وعلى سبيل المثال دول أوروبا الشرقية.

لكن مع اتباع إجراءات وخطوات صحيحة باتجاه النمو الاقتصادي بدأ ملاحظة ارتفاع مستويات المعيشة في معظم الدول الفقيرة كما ترتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل وثيق مع زيادة دخل الفرد المناسب للخدمات المقدمة وقيمة السلع المتاحة.

المبحث الاول ماهية النظام الضريبي الجزائري

يعتبر النظام الضريبي الاداة الاولى لسير النظام الاقتصادي والذي بدوره ينعكس على ما قامت به الاصلاحات التي تساعد في تحسين جودة هذا النظام .

المطلب الاول مفهوم واهداف الاصلاح الضريبي

-اولا تعريف الإصلاح الضريبي

الاصلاح الضريبي هو عملية تبسيط النظام الضريبي وإزالة التشوهات التي تميزه ، وجعله مواكبا للتطورات المحيطة به ومتأقلا مع التحولات المحلية والدولية ، من خلال تخفيض عدد الضرائب ومعدلاتها وتوسيع القاعدة الضريبية لأن الهدف الأول للإصلاح الضريبي هو تبسيط تحصيل الضرائب ، ويعتمد ، والاصلاح الضريبي الذي لا يسعى إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الايرادات الجبائية يعتبر ارتباك ضريبي وليس اصلاح ضريبي الإصلاح الضريبي الفعال على جهد تكييفه مع واقع كل دولة ومراعاة الخصوصيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل دولة وعدم استيراد قوالب اصلاحية جاهزة ومحاولة تطبيقها حرفيا دون اجراء تعديلات تتلاءم مع الخصوصيات سابقة الذكر.¹

ثانيا خصائص الإصلاح الضريبي

يتميز الإصلاح الضريبي بجملة من الخصائص التي تجعل منه برنامجا متكاملا وليس مجرد إجراءات وتدابير متناثرة، ومن أهم الخصائص المميزة للإصلاح الضريبي تذكر²:

أولاً: الإصلاح الضريبي ظاهرة عامة وضرورية

يتم رفع جودة الاقتصاديات في العالم، من خلال الاحداث والعوامل التي يشهدها العالم والمتمثلة أساسا في الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية بمجموعة من الدول، وتحرير التجارة الدولية والانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص،

¹ سلطاني سمير، مدى فعالية الاصلاح الضريبي في تحسين الاداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر (اطروحة دكتوراه: محاسبة وجباية معققة) ، قسم العلوم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر القايد ،الجزائر ،2022/2023،صفحة 148.

² حسيبة عليوات، السياسة الضريبية الجزائرية في اطار الاصلاح واثرها على ترقية الاستثمار،(اطروحة دكتوراه:مالية المؤسسة)،قسم المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة اكلي محند اولحاج ،الجزائر ،2019/2020، صفحة 119.

أو ما يعرف بالخصوصية، أدى ذلك إلى ضرورة إصلاح ضريبي في سائر النظم التي تتأثر بهذه الأحداث ليشمل الدول المتقدمة والنامية معا.

ثانيا: الإصلاح الضريبي جزء من الإصلاح الاقتصادي:

يعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه عملية نقل الاقتصاد القومي ككل من وضع تحتويه العيوب والاختلالات إلى وضع حال منها، ويكون عن طريق إصلاحات اقتصادية هدفها تثبيت الأسعار، وذلك بالحد من الأسعار وزيادة الموارد المالية للدولة عن طريق الضرائب وغيرها، والعمل أيضا على رفع أسعار الفائدة والهدف منه تقليل الانفاق وتشجيع الادخار، والمحاولة تعديل سعر الصرف لكبح الواردات وزيادة الصادرات وكذا العمل على تشجيع القطاع الخاص على القطاع العام ويمكن الاعتماد على الضرائب كأداة فعالة في الحاج خطوات الإصلاح الاقتصادي مما يتطلب تطورا في النظام الضريبي في حد ذاته حتى يستطيع تحقيق غايات الاقتصاد الحقيقي.

ثالثا أهداف الإصلاح الضريبي:

ان اهم وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي هي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها في الطرف الاخر ونميز باقي الاهداف في مايلي³:

- توفير الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار .
- التوجه نحو إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.
- تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتوزيع كافة الجهود التنموية في كافة المناطق في الوطن.

³ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تاسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، (اطروحة دكتوراه: علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014/2015، صفحة 127.

- رفع اداء شفافية النظام الضريبي، و تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى مستوى التطور في منظومة الاداء الضريبي.

المطلب الثاني النظام الضريبي قبل الاصلاحات:

مرحلة تطور النظام الضريبي الجزائري (1962-1991)⁴:

بعد فترة الاستقلال اصبح هناك فراغ إداري ناتج عن هجرة الاطقم و الإطارات التي كانت تشغل مختلف المناصب بالمصالح الضريبية خاصة وكافة المصالح ، وبسببها أدت إلى تفاقم الوضع وكذلك نقص الإيراد الضريبي الناتج عن الركود الاقتصادي في ذلك الوقت. وأمام هذا الوضع قامت السلطة الجزائرية باتخاذ إجراءات جديدة وهي الإبقاء الضريبي المعمول به أثناء التواجد الفرنسي مع إدخال بعض التعديلات على النظام فصدر المرسوم بتاريخ 1962/12/31 مفاده إلغاء جميع التشريعات السابقة. ورغم صدوره إلا أن الجزائر استمرت في العمل بالنصوص الفرنسية والعمل بالهيكل السابق إلى غاية 1975/12/31 والذي يشمل على الخصوص الضرائب على الدخل وتضم:

- الضرائب على المرتبات والأجور.
- الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.
- الرسم على النشاط المهني والتجاري.
- الضرائب على الأجور العالية
- الضرائب على زيادة القيم.
- الضرائب على الاستهلاك وتضم:
- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج .
- الرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات.

⁴ محمود جمام ،مرجع سابق،ص 104.

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وفي عام 1976 قامت الدولة ببعض التعديلات كمنح إعفاء الأرباح الناتجة من القطاع الزراعي عام 1976 وذلك عقب صدور قانون الثورة الزراعية عام 1971، ثم أعيد فرض هذه الضريبة عام 1984 حيث المعدل المطبق هو 964/2، وعنده أصبح الهيكل الضريبي يتشكل من الضرائب التالية⁵:

أولا ضرائب مباشرة وتضم:

ضرائب مركزية لفائدة الدولة وضرائب ورسوم الفائدة الولايات والبلديات .

ثانيا ضرائب غير مباشرة وتضم:

- الرسم على رقم الأعمال ويشمل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي عند تأدية الخدمات.

-رسم التسجيل والطابع.

كما تم تعديل خلال هذه الفترة الممتدة من 1962-1991 وذلك برفع معدل الضريبة المفروض على الأرباح الصناعية والتجارية الذي كان 50% عام 1986 إلى 55% عام 1987 وهذا ربما لرفع الحصيلة الضريبية وبالتالي رفع الإيرادات العامة التي كانت الدولة وقتها بحاجة إلى أموال، نظرا لانخفاض سعر البترول خلال سنتي 1985 و 1986 حيث انخفض سعر برميل النفط من 26.50 دولار عام 1985 إلى 13,50 دولار عام 1980.

تمت العديد من التعديلات وبعضها تمثل في بعض الإعفاءات على دخل الشركات الأجنبية عام 1984 و إعفاء المؤسسات المقامة في المناطق المحرومة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمس سنوات الإعفاء الكلي للحرفيين من دفع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة عامين. كما تم بالمقابل رفع معدل الضريبة المفروض على دخل الشركات الأجنبية من 4% إلى 6% من نفس السنة. كما شهد النظام الضريبي الجزائري عدة تعديلات في المعدلات الضريبية سواء بالارتفاع أو الانخفاض في كل الضرائب التي شهدتها الدولة سواء الاقتصادية منها او الاجتماعية.⁶

المطلب الثالث اسباب ومجالات الاصلاح الضريبي :

اولا اسباب الاصلاح الضريبي:

⁵ محمود جمام، مرجع سابق، ص 104.

⁶ محمود جمام، مرجع سابق، ص 105.

تتعدد هذه الاسباب في مايلي⁷:

- 1- الأزمة البترولية: ان اخبيار أسعار البترول سنة 1986 من 27.01 دولار للبرميل إلى 13.57 دولار للبرميل، مثل صدمة كبيرة للجزائر التي كانت تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الآتية من البترول، الذي يعتبر المورد الأساس للميزانية الدول، بحيث انخفضت قيمة الجباية البترولية من 46.8 مليار دينار جزائري سنة 1985 (ما يعادل 50% من إجمالي الإيرادات الضريبية)، إلى 21.4 مليار دينار جزائري سنة 1986 ما يعادل 29% من إجمالي الإيرادات الضريبية، ولم يكن بوسع النظام الضريبي آنذاك تعويض هذا النقص في الإيرادات ، مما جعل العجز متواصلًا، وهو ما دفع إلى ضرورة الإصلاح والبحث عن نظام ضريبي يمكنه من تحقيق كافة الاهداف الاقتصادية .
- 2- عجز العدالة الضريبية : كان النظام الضريبي في الجزائر قبل الإصلاح لا يقوم بعدالته الا بطريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخل دون الأخرى، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، إضافة إلى وجود ضرائب نوعية لا تراعي الوضعية العامة المكلف و تغير المعاملة الضريبية بين مختلف المؤسسات.
- 3- ضعف أداء الإدارة الضريبية: تميزت الإدارة الضريبية قبل الإصلاح بتنظيم غير ملائم ونقص في التحكيم في المادة الخاضعة للضريبة إلى جانب وجود نقائص في التحصيل.
- 4- الغش والتهرب الضريبيين من بين أهم سمات النظام الضريبي الجزائري الفترة ما قبل الإصلاح.
- 5- تفشي ظاهرة التهرب الضريبي ، انعدام المستوى الأخلاقي، وإحساس المكلف بأن اقتطاع الضريبة هو اجحاف في حقه، بالإضافة إلى ذلك كثرة القوانين مع عدم فهمها بالطريقة الصحيحة .

تعقد النظام الضريبي⁸:

- يتجلى ذلك من خلال تعقد النظام العربي القديم، حيث احتوى على عديد الضرائب والرسوم تميزت بالتعقد وعدم الفهم ولاقت صعوبة في كيفية التطبيق من طرف إدارة الضرائب وهذا يتنافى مع مبدأ السهولة والبساطة.
- توفر عديد المعدلات الضريبية حيث الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج احتوى على 10 معدلات

⁷ بللعا اسماء ،دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر ،(اطروحة دكتوراه :نقود ومالية)،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة احمد دراية ،الجزائر ،2017/2018،صفحة 90.

⁸ حسبيبة عليوات.مرجع سابق.ص122.

تتراوح قيمتها بين 07% إلى 80% بينما الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات 08 معدلات تتراوح بين 08% إلى 50% والضريبة التكميلية على مجموع الدخل 11 معدلا وجود عديد التعديلات المتعلقة بالتنظيم الفني للنظام الضريبي، وذلك من خلال توسيع أو تقليص الأوعية الضريبية وكذا منح إعفاءات للمكلفين بالضريبة وتخفيضات لهم.

عدم مرونة النظام الضريبي:

تشوه بنية النظام الضريبي (حماية عادية وبتولية). الضغط الضريبي المرتفع حيث بلغ سنة 1986 محسوبا على أساس كل الاقتطاعات الضريبية معدل 9645.6 و 46% مما يعني الثقل الكبير للاقتطاعات الضريبية التي تقع على عائق المكلف بالتربة ما يجعله يهرب من دفعها.⁹

ثانيا استراتيجيات الإصلاح الضريبي¹⁰:

إن المعايير والتوجيهات التي اتخذتها الدولة عند إعداد إستراتيجية الإصلاح الضريبي في الجزائر تركزت على المبادئ الأساسية التالية: "

- 1 - الفاء نظرة ببنية النظام الضريبي والاتجاه بتخفيض المعدلات الضريبية وتوسيع الأجزاء الخاضعة للضريبة وتوسيع قاعدة التكاليف الضريبية بما يحقق العدالة الضريبية بما فيها إعادة النظر في الحد الأدنى المعفى من الضريبة.
- 2- اسداء الضريبة نحو هدفها بحيث تكون أدراة . دراة الخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يكون النظام الضريبي يتماشى مع أهداف السياسة العامة والمستجدات الاقتصادية.
- 3- العمل بمبدأ التشخيص الضريبي لتحقيق العدالة في التكاليف ومراعاة المقدرة التكليفية بتحديد حد أدنى معفى من الضريبة والعمل على إعفائه تماشيا مع التغيير الذي يحدث في مستوى أسعار السلع والخدمات.
- 4- تقليل العبء الضريبي على الدخل والإنتاج لتشجيع الاستثمار والإنتاج والادخار وتخفيف تكاليف الرسوم الجمركية على المواد الأولية المعدة للصناعة للتقليل من تكاليف الإنتاج ورفع قدراتها التنافسية.

⁹ حسبية عليوات.مرجع سابق.ص122

¹⁰ أ.لشلق الصافية،الإصلاح الضريبي الاسباب الدوافع والاهداف (مجلة العلوم الاسلامية والحضارة: العدد الرابع - ديسمبر 2016)،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الاغواط، الجزائر،صفحة 275.

5- وضع الوسائل والأدوات اللازمة لمكافحة التهرب والغش الضريبيين بما يساعد الإدارة الضريبية في تحقيق العدالة في التكليف. حمة اعتماد التأهيل والتدريب السياسة دائمة لرفع كفاءة الجهاز الضريبي.

7- الانتشار أكثر في استعمال أجهزة الإعلام الآلي.

ثالثا اهم الاصلاحات الضريبية :

نميز فيما يلي الاصلاحات التي تصب في المجال الاقتصادي¹¹:

ا- تغير علاقة الدولة بالمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية تحولت الدولة إلى مالكة لرأس مال المؤسسات عن طريق صناديق للمساهمة وليست مسيرا وأصبحت علاقة الدولة بالمؤسسة خاضعة لقواعد الفعالية والمردودية الاقتصادية، لذلك يقتصر مجال تدخلها على التخطيط التوجيهي لتحديد أهداف وقواعد التنمية الشاملة، وقصد تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة أدوات الضبط الاقتصادي المناسبة والتي تركز أساسا على أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الضريبية، لذلك تزداد أهمية النظام الضريبي الذي يجب أن يتكيف مع إصلاح المؤسسة العمومية وأن يشكل أداة تشجيع للأشطة الاقتصادية وتوجيهها.

ب - إصلاح نظام الأسعار

لتمكين المؤسسة إتخاذ القرارو الإستقلالية التامة ، تمت مراجعة نظام الأسعار، من خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار والذي يميز بين نوعين من الأسعار هما: الأسعار المقننة : وهي التي تخضع لإدارة الدولة سواء عن طريق تحديد الأسعار القصوى أو الهوامش القصوى. الأسعار الحرة : وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية، ويتعين على الأعوان الإلتزام تلك الأسعار، أما : في حالة تغييرها يجب تقديم تصريحاً جديداً لدى نفس المصالح.

وفي إقتصاد السوق صدر الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي بمقتضاه تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات إعتقادا على قواعد المنافسة إلا أن الدولة تتدخل التقيد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة

¹¹ ناصر مراد، الاصلاحات الضريبية في الجزائر (مجلة الباحث)، الجزائر: العدد 23، فيفري 2003، صفحة 25.

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري وآثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ج- تطورا علاقة البنك بالمؤسسة في ظل الإصلاحات الاقتصادية أصبح البنك مؤسسة مالية مستقلة يراعي في تعامله مع المؤسسة العمومية معايير المخاطرة والمردودية، وبالتالي أصبحت طبيعة العلاقة بين البنك و المؤسسة لهما صبغة إقتصادية بحتة، لذلك يتعين على المؤسسات تقديم ملفات قروض لدى البنك المتعامل معه الذي يقوم بدراسة تقنية حول جدوى المشاريع للمقدمة، وعلى أساس ذلك يتم إختيار المؤسسات لتمويلها.

د - تعديل اطار التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية إعتمدت الدولة برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية، والذي جسده القانون 29-88 حيث منح مرونة أكثر في مجال إحتكار الدولة، من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والإئتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وفي هذا السياق صدر المرسوم 88-167 في سنة 1988، الذي سمح للمؤسسات الاستفادة من ميزانية للعملة الأجنبية، وتحدد هذه الميزانية إنطلاقا من إيرادات التصدير بالنسبة للمؤسسة وحاجاتها للاستيراد خلال السنة وهكذا تقوم المؤسسة بمعاملاتها مع الخارج بكل حرية بعيدا عن إجراءات المراقبة الإدارية والمالية، وطبقا لأحكام قانون 90-10 المتعلق بالنقد والفرض برخص لغير المقيمين وللمقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع إقتصادية، ويمكن الرأس المال الأجنبي أن يستثمر في أي نشاط إقتصادي غير تابع لاي جهة.¹²

إن أهم ما ميز الإصلاح الضريبي في الجزائر هو إحداث ضرائب جديدة وعصرية تضاهي بذلك الأنظمة الضريبية للدول المتقدمة وتمثلت هذه الضرائب فيما يلي:

1- ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) :

من أجل تبسيط نظام الضرائب على الدخل والانتقال من نظام الضرائب القائم على فروع الدخل التي تتميز بالتعقيد والتشابك إلى نظام الدخل الإجمالي الذي يبسط الإجراءات على المكلف ويقلص من تكاليف التحصيل على الإدارة الضريبية من جهة، وبهدف التمييز بين الضرائب المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين من جهة أخرى، تم تأسيس ضريبة الدخل الإجمالي التي تفرض على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف.¹³

2 - الضريبة على أرباح الشركات:

¹² ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر مرجع سابق، ص 25.

¹³ بللعا اسماء، مرجع سابق، ص 92.

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري واثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها : . تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي. تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية.

. تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة و النظام المحاسبي المالي الجديد (FCS).¹⁴

3- الرسم على القيمة المضافة:

كذلك الضريبة على القيمة المضافة انتجت بموجب قانون المالية لسنة 1991 الذي ينص على أن تؤسس ضريبة على القيمة المضافة، حيث بموجب هذا القانون تم استحداث المادة الأولى من قانون الرسم على رقم الأعمال التي تنص على أن تخضع للرسم على القيمة المضافة: أولا عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا ويتم إنجازها في الجزائر بصفة إعتيادية أو عرضية ويطبق هذا الرسم على الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى ويطبق على شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص، وثانيا: عمليات الاستيراد، الذي جاء ليحل محل الرسم الوحيد على الإنتاج TUGP والرسم الإجمالي على تأدية الخدمات TUGP.¹⁵

المبحث الثاني النظام الضريبي الجزائري واثاره على التنمية الاقتصادية:

للنظام الضريبي علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية لما له من عدة اثار مختلفة في الجانب الاقتصادي من جهة والمنظمة الضريبية من جهة اخرى.

المطلب الاول هيكل النظام الضريبي الجزائري :

¹⁴ محمد لعلاوي، مرجع سابق، ص 131

¹⁵ حسبية عليوات، مرجع سابق، ص 132

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري واثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي، أي أن المكلفين هم المسؤولون عن التصريح ودفع مختلف الضرائب التي يخضعون لها. ومع ذلك، تحتفظ الإدارة بالحق في التحقق، بأثر رجعي، من صحة هذه التصريحات. يتضمن النظام الضريبي الحالي عدة ضرائب، من أهم الضرائب المباشرة التي نميزها:

اولا الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر بموجب القانون رقم 90-36 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 و المتضمن قانون المالية لسنة 1991، و هي من أهم الإصلاحات التي شهدتها الضريبة في الجزائر و اعتبرت كعامل مبسط لضريبة الدخل حيث أنها سمحت ب¹⁶:

- تبسيط الإجراءات الناتجة عن اندثار نظام الضريبة النوعية.
- تحقيق الفعالية الاقتصادية الناتجة عن تسوية الضريبة لمداخيل الأشخاص الذين يمارسون عدة نشاطات.
- التبسيط و إعطاء الفعالية وهذا بتسيير ملف واحد لكل مكلف، عوض إدارة عدة ملفات ناتجة عن تعدد المداخيل لنفس المكلف.

1- مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي

حسب النظام الضريبي الجزائري، مجال تطبق الضريبة على الدخل الإجمالي على كل من¹⁷ :

- الأشخاص الطبيعيون.
- أعضاء شركات الأشخاص.
- الشركاء في الشركات المدنية المهنية.
- أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها.
- أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي.

ثانيا الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :

¹⁶ دوداح رمضان، مرجع سابق، ص 139

¹⁷ لوالبية فوزي، فلسفة النظام الضريبي وهيكله في الجزائر (مجلة مفاهيم: العدد 4 - ديسمبر 2018)، جامعة زيان عاشور، الجزائر، صفحة 180.

لقد واجهت الشركات الجزائرية من خلال النظام الضريبي المطبق سابقا، العديد من المشاكل التي أدت إلى كبح التطور الاقتصادي في الجزائر كتعدد النصوص التشريعية وتعقيدها، حذف حق الخصم، تقليص مجال الإعفاءات ، تعدد النسب التغيير المستمر في القوانين التشريعية الخاصة بالشركات، كل هذه العوامل جعلت النظام الاقتصادي الجزائري متخلفا نسبة إلى الاقتصاديات الأخرى. لهذا و أملا في تطوير الاقتصاد الجزائري، أعيد النظر في ضريبة الشركات بفصل ضرائب الأشخاص الطبيعيين عن ضرائب الأشخاص المعنويين.¹⁸

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمزج في مجال تطبيقها الشركات الأجنبية مع الشركات الجزائرية، وبالتالي الدخول في اقتصاد السوق من بابه الواسع لأجل تطوير مجال الاستثمارات، وتخفيف الأعباء التكلفة عن المستثمرين.

1- مجال تطبيق الضريبة على ارباح الشركات :

الاشخاص الخاضعون للضريبة على ارباح الشركات هم¹⁹ :

- شركات الأسهم .
- شركات التوصية بالأسهم.
- شركات ذات المسؤولية المحدودة ش.ذ.م.م - ش.ذ.ش.و.م.م .
- المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها.

ثالثا الرسم على رقم الاعمال TVA

باحكام القانون 90-36 المؤرخ في 31/12/1990 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1991 انشا عن طريق احكام المادة قانون الرسم على القيمة المضافة والرسم على العمليات البنكية والتأمينات ولم يدم الرسم على العمليات البنكية والتأمينات طويلا حيث تم حذفه بنص قانون المالية لسنة 1995 . اما قانون الرسم على رقم الاعمال فقد تم اقراره في قانون المالية لسنة 1993 ليتم تطبيقه سنة 1994 . وهكذا تم تعويض النظام السائد من قبل والمتضمن الرسم الوحيد

¹⁸ دوداح رمضان، مرجع سابق، ص.141

¹⁹ لوالبية فوزي، مرجع سابق، ص.138

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الإجمالي عند الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي عند تأدية الخدمات بنظام الرسم على قيمة المضافة وهذا لعدم تماشي النظام القديم مع المستجدات الاقتصادية الحالية وتعقده، وتعدد معدلاته الخاصة. ولقد اعتمد الرسم على القيمة المضافة على أربع معدلات وتمثلت في 07 ، 13 ، 21% ، 40% واستقر الوضع الى نسبتين وهي 07 و 17%، ليتم رفع هاته النسبة مؤخرًا الى 09% و 19%.²⁰

1- مجال تطبيق الضريبة

يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية إلا وهي²¹

تحتسب ضريبة القيمة المضافة ب :

معدل قدره 19% والذي يطبق على المنتجات والسلع و المواد غذائية والأشياء والعمليات التي لا تخضع للسعر المحفّض.

نسبة مخفضة قدرها 9% والذي تطبق على السلع و الخدمات التي تمثل فائدة خاصة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

²⁰ لحول إبراهيم، مرجع سابق، ص 150

²¹ خلاصي رصا. النظام الجبائي الجزائري الحديث. الطبعة الثالثة. دار هومة للنشر. الجزائر. 2012. ص 126.

المطلب الثاني النظام الضريبي الجزائري خلال فترة 2017-2021

عرفت حصيلة الإيرادات الجبائية في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة لأخرى ، بفضل التعديلات المتكررة على

التشريع الجبائي وكذا إعادة تنظيم الإدارة الضريبية وإنشاء الهياكل الإدارية الجديدة المتمثلة في مراكز الضرائب بمقر

الولايات والمراكز الجوارية للضرائب بالدوائر ومديرية كبريات المؤسسات بالعاصمة، والجدول التالي يوضح هذا التطور

خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 الى 2021

جدول رقم 01 تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2017-2021

الوحدة : مليار دج

السنة	معدل النمو السنوي %	الإيرادات الجبائية	معدل النمو السنوي %
2017	2661.669	6,80	
2018	2713.15	1,93	
2019	2847.9	4,96	
2020	2619,3	8,02-	
2021	2812,7	0,7	

المصدر سلطاني سمير، مدى فعالية الإصلاح الضريبي في تحسين الاداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر (اطروحة دكتوراه: محاسبة وجباية معمقة)، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقائد، الجزائر، 2022/2023، صفحة 195.

الجدول أعلاه يبيّن الارتفاع المتواصل للإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2017-2021 حيث انتقلت

قيمة الإيرادات الجبائية من 2661,669 مليار دج سنة 2017 الى 2812,7 مليار دج سنة 2021

بنسبة تطور تفوق 105% بين 2017 و 2021، حيث شهدت سنة 2017 أكبر نسبة نمو ب 6,80

بينما سجل أصغر معدل نمو سنة 2020 بتراجع قدره 8% (-8,02%) أين شهد هذا العام

انكماش النشاط الاقتصادي بفعل تداعيات واءء كوفيد 2019.

الجدول 02 : "مساهمة الإيرادات الجبائية في إجمالي النفقات العمومية لميزانية الدولة للفترة 2017-2021"

الوحدة مليار دج

النفقات /السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	اجمالي نفقات الميزانية	مساهمة الجباية العادية في اجمالي النقات	مساهمة الجباية البتروولية في اجمالي النفقات	المساهمة الكلية
2017	4677	2605	7283	%36.11	%29.21	%65.32
2018	4814	2918	7732	%35.07	%30.39	%65.46
2019	4895	2846	7741	%36.73	%32.53	%69.26
2020	5009	1894	6903	%38.03	%20.20	%58.24
2021	5444	1985	7429	%37.18	%35.12	%72.30

المصدر جلالى الحبيب، (مجلة البشائر الاقتصادية: دراسة علاقة السياسة الجبائية بالتنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2012-2021) العدد 2، اوت 2023، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، الجزائر، صفحة 30.

من خلال الجدول رقم 02 يلاحظ أن مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة للميزانية مقبول نوعا ما وذلك باعتبار أن متوسط التغطية تعدى 50%، وقد سجلت كل من الفترة 2017 وسنة 2020 اقل نسبة تغطية بسبب التراجع الكبير في مداخيل الجباية البتروولية نتيجة انخفاض أسعار النفط وبسبب الأزمة الصحية التي مست اقتصاديات العالم سنة 2019 جائحة كورونا، أدى إلى توقف العديد من النشاطات، وفي ظل ذلك قامت الدولة الجزائرية بإعفاء العديد من الشركات والأفراد من دفع التزامهم الضريبية وكذا تأجيل تسديد ديونهم المستحقة.

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وقد بلغت نسبة التغطية في سنة 2020 حوالي 58.24%، حققت خلالها الجباية البترولية اقل نسبة مساهمة بمعدل بلغ 20.20%، في وقت سجلت الجباية العادية أكبر نسبة مساهمة والتي فاقت 38%. ولكن في سنة 2021 أدى تحسن الوضع الصحي وتخفيف الإجراءات الوقائية إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد، مما جعل كل من الإيرادات البترولية والعادية ترتفع، حيث بلغت نسبة مساهمتهما في تغطية النفقات العامة خلال هذه السنة حوالي 72.30%.

من خلال تحليل التطور الحاصل في إيراد كل من الضرائب المباشرة، التسجيل والطابع، الرسوم على الأعمال، وكذا الضرائب غير المباشرة لدينا الجدول التالي

البنية الضريبية في الجزائر حسب طبيعة الإيراد خلال الفترة 2017-2021

السنوات	الضرائب المباشرة	التسجيل والطابع	الرسوم على الاعمال	الضرائب غير المباشرة	حواصل الجمارك
2017	1207.67	92.601	992.824	4.28	364.311
2018	1203.60	88.397	1093	4.18	323.99
2019	1265.93	83.702	1128.85	5.23	365.50
2020	1165.4	91.4	1038.6	4.43	319.5
2021	1267.80	94.1	1124	4.67	322.1

المصدر سلطاني سمير، مدى فعالية الاصلاح الضريبي في تحسين الاداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر (اطروحة دكتوراه: محاسبة وجباية معمقة)، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقائد، الجزائر، 2022/2023، صفحة 198.

كتلة الضرائب المباشرة تشمل أهم الضرائب التي تم استحداثها في اطار الإصلاح الضريبي، كالضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني والضريبة الجرافية الوحيدة، و تتميز الضرائب المباشرة بوفرة الحصيلة الضريبية وتساهم بالقسط الأوفر في الإيرادات الجبائية في الجزائر حيث تتراوح نسبة مساهمتها في حصيلة الإيرادات الجبائية بأكثر من 44%.

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري وآثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وتحتل الضريبة على الدخل صنف الأجور الصدارة من حيث وفرة الإيراد الجبالي حيث تساهم بنسبة تتراوح بين 50% و 65% في إيرادات الضرائب المباشرة وبأكثر من 25% في مجموع الإيرادات الضريبية ، تليها الضرائب على أرباح الشركات بنسبة مساهمة تقدر ب 30% في حصيلة الضرائب المباشرة وما يقارب 15% في مجموع الإيرادات بينما تساهم الرسوم على رقم الأعمال بنسبة تتراوح بين 35% و 40% في الجمالي الإيرادات الجبائية .

ومن أهم هذه الرسوم تذكر الرسم على القيمة المضافة الذي يتميز بوفرة إيراده الجبالي بسبب اتساع وعائه الضريبي ، حيث يساهم بنسبة تتراوح بين 80% و 90% من إيرادات الرسوم على الأعمال، ويساهم بنسبة تتراوح بين 30% و 33% من إجمالي الإيرادات الجبائية ، وعرف فرع الرسوم على الأعمال خلال السنوات الأخيرة (فترة الدراسة منحى تصاعدي باستثناء سنتي 2020 أين عرف الحفازا بنسبة 8% مقارنة بسنة 2019 بسبب كوفيد 19 أما الإيرادات الجمركية فقد سجلت الحفازا محسوسا في السنوات الأخيرة حيث شكلت نسبة 11.9% من إجمالي الإيرادات الخيالية سنة 2021 مقابل السنوات الماضية .

بينما لا تتعدى مساهمة حواصل التسجيل والطابع في إجمالي الإيرادات الجبائية في الجزائر معدل 04% من إجمالي الإيرادات الجبائية، رغم الزيادة الملحوظة في حصيلتها السنوية ، حيث انتقلت من مبلغ 92,601 مليار دج سنة 2016 إلى مبلغ 94,1 مليار دج سنة 2021 أما بنية الضرائب غير المباشرة في الإيراد الجبالي الإجمالي لا يكاد يكون ظاهرا ، وتبلغ نسبتها إلى الإيراد الإجمالي بين 0,06% و 0.16% خلال فترة الدراسة .

وفي جانب آخر لدينا حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة للاستثمار وبصفة خاصة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

ANDI للفترة من 2017 إلى 2021

الجمالي الإعفاءات	حقوق التسجيل D.ENRG	الرسم العقاري TF	الضريبة على ارباح الشركات IBS	الرسم على القيمة المضافة TVA	الرسم على النشاط المهني TAP	الرسم /الضريبة السنوات
92860	0	0	12777	72641	7442	2017
58597	0	1	3865	52640	2091	2018

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

102049	3	0	20733	67362	13951	2019
110172	0	0	24434	49651	36087	2020
70316	0	0	22017	25117	23182	2021
433994	3	1	83826	267411	82753	المجموع

المصدر جلال الحبيب، (مجلة البشائر الاقتصادية: دراسة علاقة السياسة الجبائية بالتنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2012-2021) العدد 2، اوت 2023، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، الجزائر، صفحة 32.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 04، أن حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة يتمركز في الإعفاءات المثانية من الرسم على القيمة المضافة، بمبلغ تجاوز 267 مليار دج خلال الخمس سنوات، ثم تليه إعفاءات الضريبة على أرباح الشركات بمبلغ 83 مليار دج، أما الإعفاءات الخاصة بالرسم على النشاط المهني فهي لم تتعدى 82 مليار دج. وقد بلغ أيضا حجم الإعفاء في الرسم العقاري مبلغ مليون دج، بينما رسوم التسجيل قد بلغ فيها الإعفاء مبلغ 3 مليون دج فقط على طول هذه الفترة.

أما بخصوص حجم الإعفاء المسجل في كل سنة، فنجد أن هناك ارتفاعات والحفاضات بين سنة وأخرى، ولكن الملاحظ أنه خلال سنتي 2019 و 2020 قد تم تسجيل أكبر قيمة الحجم الإعفاءات الجنائية الممنوحة للاستثمار والتي تعدت 102 و 110 مليار دج على التوالي، بينما سجلت سنة 2018 اقل حجم إعفاءات مبلغ قدر بـ 58 مليار دج

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع حجم الإعفاءات الجنائية في كل من الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات يعود إلى التدابير الاستثنائية ومعدل الإعفاءات المطبقة من طرف الدولة، خصوصا تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يكون الهدف منها هو تعزيز فرص الاستثمار وخلق النشاطات المنتجة والمحدثة المناصب الشغل.

المطلب الثالث اثر النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية:

للنظام الضريبي آثار متعددة على التنمية الاقتصادية والتي نوجزها في مايلي :

اولا: اثر الضريبة على الادخار:

ان الادخار القومي في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة يكون من الادخار العام الذي تقوم به الدولة، و الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد، فتلجأ الدولة للادخار العام من أجل القيام بالمشاريع والاستثمارات و هذا عن طريق القيام بتمويل المشاريع عن طريق الضريبة ، فيكون اثر الضريبة في الادخار العام بالزيادة عكس الادخار الخاص. ولدى الضريبة تأثير على حجم الادخار الخاص بإنقاص الدخل لدى الأفراد الشيء الذي يؤدي إلى نقص استهلاكهم و ادخارهم، إلا أن تأثير الضريبة لا يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة لفرض الضريبة يدفع الأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم. و يكون الادخار أول ضحايا الضريبة وبذلك يتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نتيجة لفرض الضريبة أو رفع سعر الضريبة إلى كانت موجودة من قبل أي أن أثر الضريبة في الادخار يكون سلبيا. و بصفة عامة تضر الضرائب المباشرة بالادخار أكثر من الضرائب غير المباشرة خاصة بالنسبة للأفراد الذين دخولهم مرتفعة التي تخصص جزء كبير من دخلها للادخار، حيث يؤدي ارتفاع نسب الضريبة بالأفراد إلى التقليل من قيمة المادة الخاضعة للضريبة سواء عن طريق تضخيم المصاريف أو عدم التصريح بجزء من رقم الأعمال الشيء الذي يؤدي إلى نقص حصيلة الضريبة. الشيء الذي لا يفيد الادخار الخاص على الأقل بنفس القدر. إذ زيادة المصروفات عادة ما تؤدي إلى زيادة بعض الدخل.²²

ثانيا اثر الضريبة على الإنتاج والعمالة:

لدى الضريبة تأثير على القدرة الشرائية للمستهلك ومنه على المستوى المعيني وبالتالي على إنتاجيته كما يعد أيضا أثر الضرائب على الرغبة في العمل في هذا الجانب هناك آراء منها أن التحفيز على العمل يكون الزيادة الإنتاج والدخل والمحافظة على حد معين من المعيشة وهذا ما يطلق عليه بالضريبة المحفزة وذلك عن طريق منح الإعفاءات الضريبية التي تساعد على زيادة الإنتاج وعلى رواج النشاط الاقتصادي ومنه زيادة حجم الإنفاق الاستثماري مما يسهم في زيادة العمالة، حيث تلجأ معظم الدول إلى اتباع سياسة ضريبة تحتوي على العديد من الإعفاءات خاصة على الأرباح، ما يسهم في التقليل من ظاهرة البطالة ومنه استحداث مناصب الشغل. كما يمكن أن تؤثر الضريبة بالسلب على النشاط

²² دوداح رضوان. مرجع سابق. ص. 38

الاقتصادي تأثيرها على التشغيل والإنتاج، تفني هذه الحالة تفرض الضرائب بأسعار مرتفعة، حيث عند فرض الضريبة على الدخل خاصة التصاعدية يمكن أن يقلل ذلك من التوسع في الاستخدام والإنتاج، لأن الفرد إذا لاحظ أن الزيادة في دخله تجعله يدفع ضرائب أكثر سيؤدي به إلى التقليل من نشاطه الإنتاجي وأيضاً الشيء نفسه بالنسبة للطريقة على أرباح الشركات، فارتفاعها يمكن أن يقلل من التوسع في النشاط الاقتصادي والإنتاج.²³

قد يكون للضريبة آثار في الإنتاج القومي منها انكماشية ومنها توسعية²⁴:

1- الآثار الانكماشية:

كما قد يؤدي فرض الضرائب على الدخل إلى نقص الادخار وبالتالي نقل رؤوس الأموال الشيء يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار، كما أن فرض الضرائب التصاعدية للأرباح تقلل من عملية الاستثمار لعدم دفع مقدار أكبر من الضرائب. وكذلك ارتفاع مقدار الضرائب على دخول العاملين يؤدي إلى نقص دخولهم الحقيقية الشيء الذي يدفعهم إلى الحد من العمل وهذا ما يقلل إنتاجهم

2- الآثار التوسعية

تؤدي فرض الضريبة في بعض الحالات بالمنتجين إلى زيادة العمل من أجل تعويض مقدار الضرائب المدفوعة، فيذهب أصحاب المصانع إلى مضاعفة جهودهم وإعادة تنظيم العمل من أجل الزيادة في الإنتاج بنفس النفقات الموجودة فيسعون إلى استغلال أمثل للإمكانات الموجودة من أجل مضاعفة الإنتاج.

ثالثاً أثر الضريبة على الاستثمار:

لتشجيع الاستثمار وترقيته تتجه معظم الدول إلى التحقيق من فرض الضرائب على الأرباح في عوائد الاستثمارات، لأن إرهاقها بالضرائب يعرقل بدرجة كبيرة النمو الاقتصادي الذي تحققه هذه العوائد في المجال الاقتصادي، ذلك لأن الضرائب تلعب دوراً هاماً في التأثير على الميل الحدي للاستثمار، وعليه فإن ارتفاع الضرائب المباشرة يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الجديدة التي تستحق دعماً كبيراً، لذا يجب النظر بشأن الاستثمارات، خاصة هذه الفئة، حسب الهدف المنشود لتحقيقه (النمو)، لذا على الدولة اتباع سياسة الترتيب المؤدي من خلالها إلى توجيه الاستثمار وتشجيعه عن طريق عدة أشكال من التحفيز الضريبي كالإعفاءات الضريبية والتخفيضات وغيرها من

²³ حسبية عليوات .مرجع سابق.ص99

²⁴ دوداح رضوان.مرجع سابق.ص39

أشكال التحقير، وهذا هدف توجيه الاستثمار نحو قطاعات إنتاجية ترغب الدولة في تنميتها وترقيتها حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة، أما بخصوص الضرائب غير المباشرة عليها دور بالغ الأهمية لأنها المستخدم كأداة للتخفيض من تكاليف الاستثمار وتشجيعه عن طريق الإعفاءات والتخفيضات على السلع والخدمات كالرسم على رقم الأعمال والرسوم الجمركية على استيراد السلع الاستثمارية التي تدخل بصورة مباشرة ضمن هذا الاستثمار وغيرها من باقي الاستثمارات.²⁵

رابعا أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل:

تؤدي الضرائب دورا هاما عند اقتطاعها جزءا كبيرا من الدخل المرتفعة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة ومنه يمكن القول إن الضرائب في هذه الحالة تغطي فحوة الاختلاف بين الدخل بين أفراد المجتمع الواحد، والدراسة تأثير الضرائب على إعادة توزيع الدخل يمكن التمييز بين نوعين من الضرائب، فالضرائب المباشرة تلعب دورا أساسيا كونها موجهة لأصحاب الدخل المرتفع، خاصة الضرائب التصاعدية بينما الضرائب غير المباشرة فإنها لا تلعب دورا في إعادة توزيع الدخل كونها تفرض بنفس المقدار على أصحاب الدخل ولا تفرق بينهم، حيث أن أصحاب الدخل المنخفضة هم المتضررون بالدرجة الأولى لكون أغلب دخلهم موجه للاستهلاك، ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون لها دور إيجابي إذا ما أعادت الدولة إنفاقها لما ينفق أصحاب الدخل المنخفض،²⁶

و لإعادة توزيع الدخل الوطني اشكال احدهما رأسي واخر أفقي، أما الشكل الرأسي فيعني التغير في حجم الدخل الوطني التي يحصل عليها الأفراد في فئات الدخل المختلفة بصرف النظر عن نوع هذه الدخل أو مصدرها، وفي هذا المجال يختلف أثر الضريبة حسب طبيعة الضريبة ومجال تطبيقها، فالضرائب النسبية التي لا تراعي ظروف وأعباء المكلف بها، يزداد عبوها على أصحاب الدخل المنخفض، بينما ينخفض عبوها على أصحاب الدخل المرتفع، وبالتالي تؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة، كما نجد نفس التأثير السابق بالنسبة للضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الضرورية، بينما الضرائب المباشرة على الدخل التي تتصف عادة بتصاعد معدلاتها و وجود حد أدنى معفى من الضريبة، فتؤدي إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل.

أما الشكل الأفقي لإعادة توزيع الدخل، فيعني التمييز بين عناصر الدخل حسب المصدر والنوع، كالتفرقة بين دخل العمل ودخل الملكية، وفي هذا المجال تلجأ الدولة إلى تخفيف عبء الضريبة على دخول العمل المكتسبة وزيادتها

²⁵ حسبية عليوات .مرجع سابق.ص96

²⁶ حسبية عليوات .مرجع سابق.ص97

الفصل الثاني: النظام الضريبي الجزائري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

بالنسبة للدخول الناجمة عن الملكية، ويمكن للسياسة الضريبية أن تكيف عبء الضريبة على أوجه النشاط الاقتصادي، فتؤدي إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل مما يؤثر

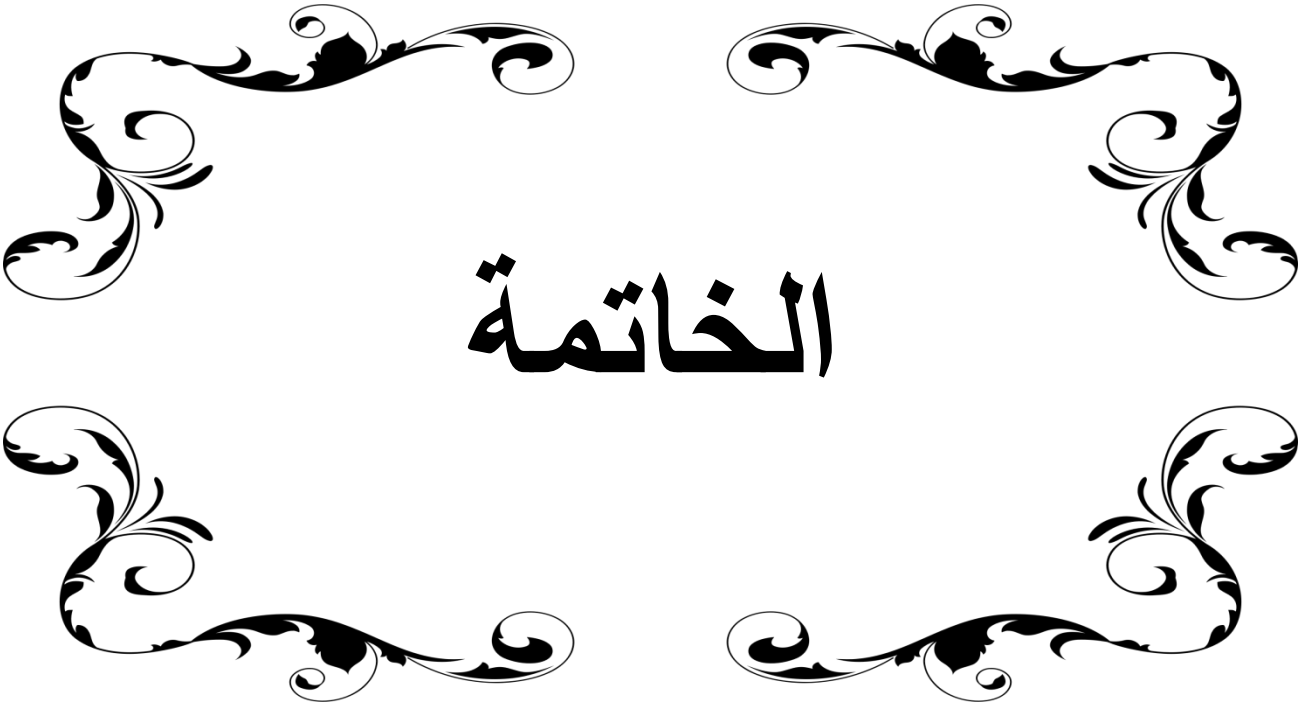
على توزيع الدخل للصناعات المختلفة وينعكس على حجم الموارد المستخدمة في مختلف الصناعات وكذا في العائد عن الوحدة من العوامل الإنتاجية المستغلة.²⁷

²⁷ ناصرمراد، فعالية النظام الضريبي، مرجع سابق، ص 66

خلاصة الفصل:

ما يمكننا استخلاصه في نهاية هذا الفصل هو أن الجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى الإعتماد على الإيرادات الجبائية كأداة تمويلية وسعت من خلال إصلاحها إلى إصلاح مكونات الجباية العادية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ومحاوله إحلالها محل الجباية البترولية بالإضافة إلى محاولة الوصول بالإيرادات الجبائية إلى تغطية شاملة للنفقات العامة والتي تعد من بين الأدوات المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

الخاتمة



خاتمة:

تُعد الضرائب واحدة من الركائز الأساسية للنظام الضريبي، وتتأثر بتغيرات دور الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. هذا التحول جعل من النظام الضريبي أداة محورية للتصدي للأزمات الاقتصادية، ولدعم وتعزيز النمو الاقتصادي. منذ أوائل التسعينات، شرعت الجزائر في إصلاحات ضريبية ضمن سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الطموحة. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققه النظام الضريبي في عدة مجالات والزيادة الملحوظة في العائدات المالية للضرائب، إلا أن النتائج المحققة لم ترقَ بعد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة، والتي تتمثل في استبدال الإيرادات الضريبية العادية بالإيرادات البترولية. هذا يستدعي تدابير وإصلاحات فورية ومستمرة تهدف إلى تعزيز القدرة الضريبية وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية لتكون أكثر فعالية وقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الاقتصادين العالمي والوطني.

يُعتبر النظام الضريبي من أبرز المصادر المالية لتمويل الخزنة العامة للدولة، نظرًا للحاجة الماسة لأموال ضخمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. المعضلة الأساسية التي تواجه الدول النامية تكمن في بناء البنية التحتية الإنتاجية اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة، وهي القاعدة الأساسية لعملية التنمية. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة لنظام ضريبي فعّال. في دراستنا للنظام الضريبي وتأثيره على التنمية الاقتصادية حاولنا ان نحلل القضايا المتعلقة بتأثير النظام الضريبي الجزائري على التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الضريبية والاقتصادية، مع التركيز على التعديلات والإصلاحات التي أُدخلت على مكونات النظام الضريبي.

إختبار الفرضيات :

1- توصلنا إلى صحة الفرضية الاولى ان الظام الضريبي هو اهم مصدر لتمويل نشاطات الدولة و هذا مايبناه خلال بحثنا .

2- أما فيما يخص الفرضية الثانية المتعلقة باعتماد الدولة على النظام الضريبي لتحسين ودعم التنميات الاقتصادية صحيحة وذلك ما توصلنا اليه في النتائج.

ومن خلال تحليل موضوع الدراسة واجابة على الفرضيات تمكنا من التوصل الى مجموعة من النتائج منها ماهي متعلقة بالجانب النظري واخرى بالجانب التطبيقي .

النتائج :

1- الضرائب يمكن أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وتوجه الاستثمارات، لكن تأثيرها محدود بسبب وجود عوامل أخرى مؤثرة.

- 2- تعد الضريبة عنصراً مهماً في الاستراتيجية الاقتصادية للمؤسسات ويمكن أن تؤثر على قراراتها.
- 3- يجب أن يكون النظام الضريبي مرناً ليتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- الإصلاحات الضريبية تواجه عقبات مثل الرشوة وضعف الوعي الضريبي.
- 5- الإصلاحات الضريبية التي بدأت في عام 1992 تعتبر خطوة مهمة نحو تحسين النظام الضريبي.
- 6- التغييرات المستمرة في النظام الضريبي تؤدي إلى عدم الاستقرار.
- 7- التهرب والغش الضريبي يؤديان إلى خسائر كبيرة في الإيرادات الضريبية.
- 8- التعديلات المستمرة في النظام الضريبي قد تتعارض مع مبدأ العدالة الضريبية.
- 9- الإعفاءات الضريبية يمكن أن تؤثر على مالية الدولة ولكنها تشجع الاستثمار.
- 9- الضرائب على الدخل وأرباح الشركات لا تساهم بشكل كبير في الحصيلة الضريبية.
- 10- الضغط الضريبي لا يعكس الواقع بسبب مشكلة البطالة والتهرب الضريبي.

التوصيات :

- 1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية قبل الدراسات .
- 2- إعتقاد دراسات مشابهة لموضوع الدراسة .
- 3- ارساء نظام ضريبي يلائم الوضع الاقتصادي.
- 4- العمل على استخدام التكنولوجيا وادخالها كعنصر في النظام الضريبي.
- 5- دراسة النظام الضريبي قبل الإصلاحات التي حدثت في عام 1989 وتحليل كيفية تأثيرها على الاقتصاد.
- 6- تقييم كيفية مساهمة النظام الضريبي في تشجيع الاستثمار والإنتاج، وتأثيره على التضخم والتنمية البشرية.
- 7- استخدام البيانات الإحصائية لاستكشاف العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومؤشرات التنمية الاقتصادية.
- 8- تحديد التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري وكيف تؤثر هذه التحديات على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- 9- عند التعامل مع السلاسل الزمنية يجب التحقق منها و فحصها جيدا .

أفاق الدراسة :

- 1- البحث في هذا الموضوع و التوسع فيه مع زيادة المتغيرات .
- 2- تقديم الدعم للمؤسسات الناشئة من اجل تحسين بنية الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- 3- التوجه نحو الاستثمار الاجنبي الذي يساهم في رفع قيمة الايرادات لتحين دور الجباية.
- 4- دراسة الضغط الضريبي الاجمالي خارج المحروقات .

الاقترحات :

1. وضع نظم رقابية فعالة على مستوى الادارة الضريبية تمكن من اكتشاف مختلف المخالفات و اقرار عقوبات صارمة كل من يثبت عليهم غش او تهرب ضريبي .
2. السعي نحو تحويل النظام الضريبي إلى النمط الرقمي للحد من مشكلة تفاوت المعلومات بين الأطراف المعنية.
3. تطوير نظام ضريبي يتسم بالثبات وزيادة قدرته على التكيف مع التقلبات الاقتصادية من خلال تنظيم مؤتمرات تجمع بين الخبراء الأكاديميين والمختصين لمناقشة وتبادل الأفكار والمقترحات.
4. التركيز على تدريب موظفي الإدارة الضريبية لضمان توحيد المعايير في تطبيق الأحكام القانونية.
5. الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة بما يتلاءم مع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
6. توسيع العمل بتقنية الاقتطاع من المصدر، بما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و يعظم الحصيلة الضريبية، إضافة إلى تحقيق مبدأ العدالة الضريبية من حيث المعاملة.



قائمة المراجع



قائمة المصادر والمراجع:

- المراجع باللغة العربية:

اولا-الكتب:

- 1- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل. دار الـراية للنشر والتوزيع. عمان. الاردن. الطبعة الاولى. 2015.
- 2- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص النظريات الاستراتيجية المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2008.
- 3- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 4- ميير بالدوين، جرانت إسكندر، التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1997.
- 5- حسن عبد العزيز حسن، التنمية الاقتصادية، القاهرة، الطبعة الثالثة، دار الكتب للنشر 1997 .
- 6- احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، طبعة الأولى، 2014، ص 16.
- 7- سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2020.
- 8- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

- 9- خديجة الاعسر .اقتصاديات المالية العامة.دار الكتب المصرية.القاهرة.مصر.2016.
- 10- محمد خالد المهاني.خالد شحادة الخطيب.المالية العامة.مديرية الكتب للمطبوعات دمشق.سوريا.
- 11- خالد سعد زغلول حلمي.ابراهيم الحمود.الوسيط في المالية العامة.الطبعة الثانية. دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر.2002.
- 12- سعيد عبد العزيز عثمان،النظام الضريبي واهداف المجتمع،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2008.
- 13- ناصر مراد.فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية،الجزائر،2016.
- 14- حسين محمد عبد الله،أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي دراسة حالة سوريا،جامعة دمشق،سوريا ،2015.
- 15- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2000.
- 16- خلاصي رضا،النظام الجبائي الجزائري الحديث.الطبعة الثالثة ،دار هومة للنشر،الجزائر،2012.

ثانيا اطروحات الدكتوراه :

- 1- سلطاني سمير، مدى فعالية الاصلاح الضريبي في تحسين الاداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر (اطروحة دكتوراه: محاسبة وجباية معمقة) ، قسم العلوم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابي بكر بالقائد ،الجزائر ،2022/2023.

2- حسيبة عليوات ،السياسة الضريبية الجزائرية في اطار الاصلاح واثرها على ترقية الاستثمار ،(اطروحة دكتوراه :مالية المؤسسة)،قسم المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة اكلي محند اولحاج ،الجزائر ،2019/2020.

3- محمد لعلاوي ،دراسة تحليلية لقواعد تاسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر ،(اطروحة دكتوراه :علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،الجزائر ،2014/2015.

4- بللعا اسماء ،دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ،(اطروحة دكتوراه :نقود ومالية)،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة احمد دراية ،الجزائر ،2017/2018.

5- أ.لشاح الصافية ،الاصلاح الضريبي الاسباب الدوافع والاهداف (مجلة العلوم الاسلامية والحضارة :العدد الرابع - ديسمبر 2016)،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الاغواط، الجزائر .

6- محمود جمام،النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر،2009-2010.

7- فضيلة خير، دور الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة،اطروحة دكتوراه علوم في شعبة العلوم الاقتصادية،جامعة امحمد بوقرة بومرداس،الجزائر،2018-2019.

8- بن الجوزي محمد، الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية دراسة الواقع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،الجزائر، 2014.2015

9- دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.

10- لحول ابراهيم، اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2019-2020.

ثالثا - المجالات :

1- لوالبية فوزي، فلسفة النظام الضريبي وهيكله في الجزائر (مجلة مفاهيم :العدد 4 -ديسمبر 2018)، جامعة زيان عاشور، الجزائر .

2- ناصر مراد، الاصلاحات الضريبية في الجزائر (مجلة الباحث)، الجزائر :العدد 23، فيفري 2003 .

المُلخَص



ملخص الدراسة:

يعد النظام الضريبي ركيزة مالية حيوية لتمويل ميزانية الدولة، إذ يُسهم بشكل كبير في توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية. تواجه الدول، خاصةً تلك التي تسعى للنمو، تحديات في بناء البنية التحتية الإنتاجية الكفيلة بتوظيف الموارد المتوفرة، وهو ما يُعتبر جوهر التطور الاقتصادي. لذا، من الأساسي أن يُساهم النظام الضريبي في دعم استراتيجيات التنمية، وذلك بتحفيز الاستثمارات عبر مختلف القطاعات، من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وحماية الصناعات المحلية بزيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية. كما يُعتبر النظام الضريبي أداة فعّالة لتوجيه الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية نحو تحقيق أهداف تنموية واجتماعية، ولمعالجة قضايا مثل الإسكان وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك عبر تحديد حد أدنى للأجور معفى من الضرائب.

من خلال دراستنا، لاحظنا اهتمام الجزائر بالتنمية الاقتصادية وسعيها لتعزيز الاقتصاد الوطني. فقد أجرت الدولة إصلاحات ضريبية شاملة، وأدخلت تعديلات جوهرية على النظام الضريبي، تشمل تعديل المعدلات الضريبية وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية لتغطية جميع القطاعات الاقتصادية، سواء المحلية أو الأجنبية. هذه الإصلاحات تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يُمكن الجزائر من تقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات. كما أظهرت الدراسة تطوراً ملحوظاً في حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي ، التنمية الاقتصادية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: د. جمال بن جبال... الو. اليد... الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20.90.64/55.8... والصادرة بتاريخ: 2023/03/27

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

النظام المصرفي... وأثره على التنمية الاقتصادية...

أصرح بشرفي أنني أتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/09...

الإمضاء





تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: بلخير رفيع، الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2995080734403 ودرجة بتاريخ: 2024/01/14.

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية.....
.....
.....

أصرح بشرفي أنني أتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/09.

الإمضاء

